



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي
الميدان : علوم اقتصادية ، تسيير و علوم تجارية
الشعبة : علوم مالية و محاسبة
التخصص : مالية و بنوك

بعنوان :

مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم في اقتصاد الجزائري - دراسة قياسية - الفترة بين 2000-2019

تحت اشراف الاستاذة:

من اعداد الطالبين :

- الاستاذة : صرصار فاطمة الزهراء

- اوراغ عبد الهادي

- حصاحص عبد الحق

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ : 23 جوان 2024

امام اللجنة المكونة من السادة

الاستاذة / صرصار فاطمة الزهراء / استاذة محاضرة أ / مشرفا

الاستاذ / عكلي الجلاي / استاذ محاضر أ / مشرفا مساعدا

الاستاذة / مصطفى / استاذة محاضرة أ / رئيسا

الاستاذة / حريق / استاذة محاضرة أ / ممتحنا

السنة الجامعية : 2024/2023

شكر وعرافان

قد يقف المرء عاجزا على رد الجميل لذوي الفضل, وقد لا تطاوعه أساليب التعبير عن معاني الشكر والتقدير, الشكر لله أولا وأخيرا, والحمد لله دائما وأبدا.

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتنا " صرصار فاطمة الزهراء " على كل مجهوداتها وكذا نصائحها القيمة التي انارت بها دربنا وأزلت كثيرا من الإبهام حولنا, ووجهتنا توجيه الأم لأبنائها, فلم تبخل علينا بشيء رغم كثرة مسؤولياتها, فنسأل الله أن يجازيها كل خير.

كما لا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر والعرافان لجميع الأستاذة على مجهوداتهم المبذولة طيلة هاته السنوات.

إهداء

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى درعي الذي احتमित به وفي الحياة به اقتديت... إلى عمودي الفقري... ركيذة عمري و صدر أمانى وكبريائى وكرامتى أبى الغالى أطل الله بعمره وحماه .

إلى الدفاء والأمان ونبع الحنان... إلى شمعة دربى وبلسم الحياة... إلى من جعل الله الجنان تحت أقدامها... إلى من تعطي ولا تمل... إلى حبيبة قلبى ونوره أمى .

الى خيرة ايامى و صفوتها كانوا لي سندا و داعمين و مشجعين دائما ازاحوا عن طريقى المتاعب ممهدين الطريق زارعين الثقة و الاصرار بداخلى سندي و كتفى الذى استند عليه دائما الى الذين غمروني بالحب و التوجيه امدوني بالقوة الى الذين لطلالما كانوا الظل لهذا النجاح ...

اخواتى حفظهم الله

عبد الحق

إهداء

الحمد لله رب العالمين، أعطى اللسان، وعلم البيان، وخلق الإنسان، لك الحمد يا من هو للحمد أهل، وأهل للثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد.

ما دعوناك لحسن ظن بك وما رجوناك إلا ثقة فيك، وما خفناك إلا تصديقا بوعدك ووعيدك ... فلك الحمد... والصلاة والسلام على علم الأعلام، وإمام كل إمام، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين .

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من ربتي وأنارت دربي وصححت خطاي وساعدتني على تحقيق مناي إلى أغلى إنسانة في الوجود أُمي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها .إ.

لى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز ومن علمني أن العلم سلاح والحياة عقيدة وجهاد وشجعني على طلب العلم والمعرفة أبي العزيز.

إلى إخوتي الأعزاء الذين كانوا ملاذي وملجئي وساندوني في مشواري الدراسي إلى كل الأهل والأقارب . الى كل عائلتي وجدتي مع تمنياتي لها بالشفاء واطال الله لنا في عمرها.

الى كل اصدقائي الذين ساهموا ولو بقليل جمعيا كلا باسمه مع تمنياتي بالشفاء للصديق والأخ هلاوي نصر الدين بالشفاء .

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم المساعدة ولو بكلمة طيبة مشجعة في إنجاز هذا البحث

عبدالهادي

المخلص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم للاقتصاد الجزائري -دراسة قياسية- خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019) ، وقد تم القياس باستخدام متغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى . وقد توصلت الدراسة بالنسبة للتمويل الدولي الى وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي والقروض الخارجية وهذا ما يؤكد عدم استغلاله في استثمارات تعود بالفائدة على الاقتصاد الجزائري ؛ وعدم وجود علاقة بين نصيب الفرد و ناتج المحلي الاجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر، المساعدات والمنح الاجنبية ، تحويلات المهاجرين . اما فيما يخص التمويل المحلي فقد توصلنا الى انه توجد علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وناتج المحلي الاجمالي والقروض المحلية والاستثمارات المحلية .

الكلمات المفتاحية : مصادر التمويل الدولي والمحلي ، الاستثمار المحلي ، القروض المحلية ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، المساعدات والمنح الاجنبية ، تحويلات المهاجرين، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، الناتج المحلي الاجمالي

ABSTRACT :

This study aims to identify the sources of international and local financing and their supportive role in the Algerian economy—a comprehensive study covering the period from 2000 to 2019. The study utilized descriptive and empirical methods using the least squares method. Regarding international financing, the study found an inverse relationship between per capita GDP and external loans, indicating underutilization in investments benefiting the Algerian economy. There was no significant relationship found between per capita GDP and foreign direct investment, foreign aid and grants, or remittances. Concerning local financing, the study identified a positive relationship between per capita GDP and domestic loans and investments.

Keywords: International and domestic financing sources, Domestic investment, Domestic loans , Foreign direct investment (FDI), Foreign aid and grants, Remittances from migrants , Per capita gross domestic product (GDP) , Gross domestic product (GDP).

الصفحة	المحتويات
	الشكر و العرفان
	الإهداء
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الاشكال
	قائمة الجداول
أ	مقدمة عامة
1	الفصل الأول : التمويل الدولي و المحلي
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: مفاهيم حول التمويل الدولي و المحلي
3	المطلب الأول: مفهوم التمويل الدولي و المحلي
6	المطلب الثاني: تطور التمويل الدولي و المحلي
9	المطلب الثالث: اهمية التمويل الدولي و المحلي
11	المبحث الثاني: مصادر التمويل المحلي
12	المطلب الأول: الموارد المحلية الداخلية للجماعات المحلية
17	المطلب الثاني: الموارد الخارجية للجماعات المحلية
18	المبحث الثالث: مصادر التمويل الدولي
18	المطلب الاول: مصادر الرسمية في التمويل الدولي
22	المطلب الثاني: مصادر التمويل الدولي الغير رسمية خاصة

24	خلاصة الفصل
25	الفصل الثاني :اثر مصادر التمويل الدولي و المحلي على الاقتصاد الجزائري
26	مقدمة الفصل
27	المبحث الأول: التمويل الدولي في الجزائر في ظل حوافز التطور المالي
27	المطلب الاول : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
32	المطلب الثاني : واقع الاستثمار الاجنبي الغير مباشر في الجزائر
36	المطلب الثالث : القروض الخارجية
37	المطلب الرابع : المعونات الاجنبية
39	المطلب الخامس : تحويلات المهاجرين
40	المبحث الثاني: دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
40	المطلب الاول : المخططات التنموية المحلية
44	المطلب الثاني : تأثير التمويل المحلي على التنمية المحلية
48	المطلب الثالث : الليات تفعيل التمويل المحلي للجماعات المحلية
49	المطلب الرابع : معيقات التمويل المحلي
52	خاتمة الفصل
53	الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل المحلي و الدولي و دورها الداعم لاقتصاد الجزائري
54	مقدمة الفصل
55	المبحث الاول : متغيرات الدراسة
55	المطلب الاول : المتغيرات التابعة و المستقلة
62	المطلب الثاني : عرض معطيات الدراسة

64	المبحث الثاني : عرض و تحليل النتائج
64	المطلب الاول : عرض نتائج الدراسة
70	المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة
75	خلاصة الفصل
76	الخاتمة العامة
80	قائمة المراجع

فهرس الاشكال

الصفحة	الشكل
34	الشكل (1) : التسعيرة الرسمية للبورصة
56	الشكل (2): منحى بياني يمثل مؤشر الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من سنة 2000-2019
56	الشكل (3): منحى بياني يمثل مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من سنة 2000-2019
57	الشكل (4): منحى بياني يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر الاجمالي في الجزائر من سنة 2000-2019
58	الشكل (5): منحى بياني يمثل القروض الخارجية طويلة الاجل في الجزائر من سنة 2000-2019
59	الشكل (6): منحى بياني يمثل المساعدات الاجنبية في الجزائر من سنة 2000-2019
59	الشكل (7): منحى بياني يمثل مؤشر الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من سنة 2000-2019
60	الشكل (8): منحى بياني يمثل القروض المحلية في الجزائر من سنة 2000-2019
61	الشكل (9): منحى بياني يمثل الاستثمار المحلي في الجزائر من سنة 2000-2019

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول (1) : توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني	14
الجدول (2) :يمثل الملامح العامة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	28
الجدول (3) :يمثل اهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2011-2015	29
الجدول (4) : وصف متغيرات الدراسة بالرموز	61
الجدول (5) :معطيات الدراسة المستقلة المتمثلة في (الاستثمار الاجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الاجل - المساعدات الاجنبية - تحويلات المهاجرين - القروض المحلية - الاستثمار المحلي)	62
الجدول (6) : يمثل معطيات الدراسة التابعة المتمثلة في (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي - الناتج المحلي الاجمالي)	63
الجدول (7) : نتائج نموذج المربعات الصغرى من برنامج Eviews 10 لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الأجل - المساعدات الأجنبية - تحويلات المهاجرين)	65
الجدول (8) : نتائج تفسير نموذج MCO بالنسبة للمغير التابع Y1 لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الأجل - المساعدات الأجنبية - تحويلات المهاجرين)	65
الجدول (9) : نتائج نموذج المربعات الصغرى من برنامج Eviews 10 لناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الأجل - المساعدات الأجنبية - تحويلات المهاجرين)	66
الجدول (10) : نتائج تفسير نموذج MCO بالنسبة للمغير التابع Y2 ناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الأجل - المساعدات الأجنبية - تحويلات المهاجرين)	66
الجدول (11) : نتائج نموذج المربعات الصغرى من برنامج Eviews 10 لنصيب	67

	الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (القروض المحلية- الاستثمار المحلي)
68	الجدول (12) : نتائج تفسير نموذج MCO بالنسبة للمتغير التابع 1Y لنصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (القروض المحلية - الاستثمار المحلي)
68	الجدول (13) : نتائج نموذج المربعات الصغرى من برنامج Eviews 10 للناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (القروض المحلية- الاستثمار المحلي)
69	الجدول (14) : نتائج تفسير نموذج MCO بالنسبة للمتغير التابع 2Y الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (القروض المحلية - الاستثمار المحلي)

مقدمة

مقدمة:

من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول متقدمة كانت أو سائرة نحو النمو هي تحقيق التنمية المحلية، التي تتطلب تعبئة اكبر قدر ممكن من الموارد المحلية، ويعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية.

ونظرا لعدم كفاية مصادر التمويل المحلي تلجا معظم الدول إلى مصادر تمويلية خارجية، فاعلج المساعدات التي تتلقاها الدول على شكل منح ومساعدات أو تحويلات للمهاجرين هي شكل من أشكال التمويل الدولي، وهيمنة القروض الأجنبية خلال فترات متباينة أدى إلى منافسة في استقطاب رؤوس أموال الأجنبية التي أدت إلى تحرير الأسواق المالية واتخاذ إجراءات تحفيزية لاستثمارات الأجنبية المباشرة مما انعكس على تشجيع الاستثمار المحلي ودعم أنشطة بيئة الأعمال في ظل المتغيرات التي تحصل في المؤشرات الاقتصادية .

يعتبر التمويل الدولي من أكثر المواضيع المتداولة في وقتنا الحالي نظرا لأهميته وتأثيره على الاقتصاد الجزائري، وقد ازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لتسارع الأحداث على الساحة الدولية وزيادة الاعتماد على الاقتصاد المتبادل بينها، مما أدى إلى تدفق كثير للسلع والخدمات بين الدول المختلفة رافقه انتقال متزايد لرؤوس أموال، حتى أصبح حجم تدفق الأموال اكبر من حجم تدفق السلع والخدمات.

ورغم محاولات الجزائر لتشجيع الاستثمارات المختلفة، إلا أنها بقيت دولة ريعية تعتمد بشكل أساسي على المحروقات في تمويل ميزانيتها، ولهذا يجب وضع استراتيجيات جديدة من خلال استغلال التمويل المحلي والدولي خاصة في ظل مواجهة المنافسة العالمية التي حتمتها انفتاح الأسواق المالية، وعلى ضوء ذلك نطرح الإشكالية التالية :

ما هو تأثير التمويل الدولي والمحلي في تدعيم الاقتصاد الجزائري ؟

وعليه يمكننا طرح عدة تساؤلات منها:

-هل تساهم مصادر التمويل المحلي والدولي في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري ؟

-هل للتمويل انعكاسات على تحسين أداء أنشطة بيئة الأعمال وزيادة الاستثمارات في الجزائر ؟

-هل مصادر التمويل الدولي تحقق التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

✓ **الفرضيات :**

لإجابة على التساؤلات يمكننا طرح الفرضيات التالية :

● **الفرضية الأساسية الأولى:** توجد علاقة تأثير ايجابية للتمويل الدولي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

الفرضيات الفرعية:

- للاستثمار الأجنبي المباشر و القروض الخارجية طويلة الأجل و المساعدات الأجنبية و تحويلات المهاجرين اثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .
- للاستثمار الأجنبي المباشر و القروض الخارجية طويلة الأجل و المساعدات الأجنبية و تحويلات المهاجرين الناتج المحلي الاجمالي

● **الفرضية الأساسية الثانية:** توجد علاقة تأثير ايجابية للتمويل المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

الفرضيات الفرعية:

- للقروض المحلية و الاستثمار المحلي اثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- للقروض المحلية و الاستثمار المحلي اثر على الناتج المحلي الاجمالي.

✓ أسباب اختيار الموضوع :

إن أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار البحث محل الدراسة هي :

- التمويل المحلي و الدولي و أشكالهم و مقارنة أدائهم في دعم الاقتصاد الجزائري .
- معرفة كيف يساهم التمويل المحلي و الدولي في دعم الاقتصاد الجزائري .
- يعتبر موضوع التمويل من أهم المواضيع المتداولة في أي بلد نظرا لأنه يساهم في بناء اقتصاديات الدول.

✓ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل تطور مصادر التمويل المحلي و الدولي و علاقتها بالاقتصاد الجزائري .
- معرفة العلاقة الموجودة بين التمويل المحلي والدولي و الاقتصاد الجزائري .
- اثر مصادر التمويل على تحسين أداء أنشطة بيئة الأعمال .

✓ أهمية الدراسة :

تبرز الأهمية في مدى مساهمة كل من التمويل المحلي و الدولي في رفع معدلات النمو الاقتصادي و دفع بعجلة التنمية و هو ما يمكننا من التطرق إلى المشكلات و العراقيل التي تواجهها الجزائر باعتبارها تملك مقومات و موارد محلية تجعلها قادرة على رفع معدلات النمو الاقتصادي بالاستغلال الأمثل و المدروس للموارد المحلية و كذا إدارة التمويل الدولي خاصة الاستثمار الأجنبي من خلال وضع قوانين و خلق بيئة عمل مناسبة لجلبه حتى تكون هناك نتائج مرضية و داعمة للنمو .

✓ حدود الدراسة :

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة تحديد البعد المكاني والزمني ، فحدود هذا البحث تتمثل في :

البعد المكاني : تم اختيار الدراسة مصادر التمويل الدولي و المحلي و دورها الداعم لأداء الاقتصاد الجزائري .

البعد الزمني : تم اعتماد فترة الدراسة في الجزائر لتبدأ من سنة 1990 -2021 على أساس الاصطلاحات الهيكلية في سنوات التسعينات و تغيير سعر البترول مع بداية الألفية الجديدة و استغلال كل مصادر التمويل الدولي و المحلي .

✓ منهج الدراسة :

بما أن البحث مقسم إلى جزئين احدهما نظري و احدهما تطبيقي فانه سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض كل ما يتعلق بالتمويل المحلي و الدولي و علاقتها بالاقتصاد الجزائري ، المنهج التحليل يتم فيه استخدام أساليب الاقتصاد القياسي

✓ دراسات سابقة :

لقد تم معالجة مواضيع عديدة تهتم بمصادر التمويل المحلي و الدولي في دراسات و أبحاث سابقة الأقرب للموضوع هي:

1- **دراسة صحراوي جمال الدين (2023)** بعنوان مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم في الأداء الاقتصادي الجزائري في ظل بيئة التطور المالي، تهدف إلى التطرق للتحديات التي يواجهها الاستثمار المحلي وعملية تمويل ودعم النمو والتنمية في ظل اتساع مجال العولمة **منهجية الدراسة** تطبيق نموذج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك .

وقد خلصت الدراسة إلى التمويل المحلي له اثر ايجابي على الأداء الاقتصادي بينما مصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات - الاستثمار الأجنبي المباشر) لها اثر سلبي على الأداء الاقتصادي ما عد تحويلات المهاجرين فأثرها إيجابي.

1-دراسة إبراهيم موسى ، (2009)، بعنوان اثر رؤوس الأموال والتدفقات المالية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية خلال الفترة 1999-2008، تهدف هذه الدراسة لتبيان الأثر بين الادخار المحلي وحركة رؤوس الأموال بالعراق وتأثيرها على الناتج المحلي. **منهجية الدراسة** استخدام عدة اختبارات إحصائية وقياسية.

حيث خلصت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين الادخار المحلي وحركة رؤوس الأموال إلا أن هذا التدفق يعد أمراً ضروريا لسد فجوة الموارد المحلية وكذلك اثر التمويل الخارجي كان ضعيفا في كثير من المتغيرات الحقيقية للاقتصاديات النامية.

2-دراسة (abeidjian, Kossel) ، (2016)، بعنوان تأثير المساعدات الخارجية على نمو اقتصادي في تنزانيا خلال الفترة (1992-2014)، تهدف إلى توضيح العلاقة بين المساعدات الأجنبية والنمو الاقتصادي.

-**منهجية الدراسة:** نموذج تصحيح الخطأ لقياس الأثر القصير والطويل المدى ونموذج التكامل المشترك

. وتوصلنا النتائج لوجود علاقة على المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له.

✓ صعوبات البحث:

تتمثل أهم الصعوبات التي وجدها في عرضنا لهذا الموضوع :

- قلة المراجع التي تناولت العلاقة بين مصادر التمويل و الاقتصاد الجزائري .
- في الجانب التطبيقي فكانت هناك صعوبة الحصول على معطيات إحصائية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية .

الفصل الاول :

التمويل الدولي و المحلي

مقدمة الفصل:

التمويل سواء على المستوى الدولي أو المحلي، يُعد أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالتمويل الدولي يوفر الموارد اللازمة للمشاريع والجهات العاملة على الصعيد العالمي، بينما التمويل المحلي يمكن الحكومات والمجتمعات المحلية من تنفيذ مشاريع التنمية وتقديم الخدمات العامة.

على مر السنين، شهد مفهوم التمويل الدولي والمحلي تطورات كبيرة، حيث أصبح النظام النقدي الدولي والأسواق المالية العالمية من أهم مصادر التمويل الدولي في المقابل، اكتسب التمويل المحلي أهمية متزايدة في تعزيز اللامركزية والديمقراطية المحلية، وتحسين كفاء تخصيص الموارد لتلبية الاحتياجات المحلية.

في هذا الفصل، سنتناول بالتفصيل:

➤ المبحث الاول : مفاهيم حول التمويل الدولي و المحلي

➤ المبحث الثاني : مصادر التمويل المحلي

➤ المبحث الثالث: مصادر التمويل الدولي

المبحث الاول : مفاهيم حول التمويل الدولي و المحلي

المطلب الاول : مفهوم التمويل الدولي و المحلي

1/ التمويل الدولي

يشير مفهوم التمويل الدولي إلى انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة، ويتكون المصطلح من كلمتين، حيث تشير كلمة التمويل إلى توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية او رأسمالية وفق شروط معينة السعر والآجل أما كلمة الدولي، فيقصد بها مجموعة الدول.

ولهذا فإن الكلمة الأولى تعني عمومية التحليل في مسألة انتقال رؤوس الأموال من حيث أماكن وفرتها (أصحاب الفائض) إلى حيث أماكن ندرتها (أصحاب العجز)، ويتم هذا الانتقال عبر مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار أو أسواق المال إلى غير ذلك من مؤسسات الوساطة المالية، فضلا عن انتقال رؤوس الأموال عن هذا النحو التي تكون من أهدافها الأساسية الحصول على أكبر عائد ممكن على هذه الأموال (http://shamilaeconomy.blogspot.com/2017/03/blog-post_79.html).

أما الكلمة الثانية من مصطلح التمويل الدولي تشير إلى الصفة التي تحكم عملية التمويل من حيث كونه دولي او محلي، كما أن الطبيعة الدولية في التمويل تبين مدى اختلاف الدول في مجال الفائض والعجز في عنصر رأس المال، والعامل الحاسم في تحديد الاتجاه الذي يسلكه رأس المال من دولة إلى أخرى أو من سوق إلى أخرى هو شكل العلاقة بين الادخار والاستثمار على مستوى الوطني، والجدير بالذكر أن ندرة رأس المال بالنسبة للطلب عليه في دولة تؤدي إلى ارتفاع عائده في هذه الدولة، ومن ثم فإن رأس المال سيتدفق داخل هذه الدولة (د.خالد، ديب).

وليس المقصود بتدفق رؤوس الأموال انتقال رؤوس الأموال العينية في شكل آلات ومعدات وأصول مختلفة، فهذا يدخل في مجال التجارة الدولية للسلع، ولكن المقصود بهذه التحركات هو انتقال رؤوس الأموال في شكل عمليات إقراض واقتراض بين الدول المختلفة، ويشير الأمر الأخير إلى تأثير هذه التحركات الرأسمالية في تغير الحقوق والالتزامات المترتبة عليها (د. مايج و د.حسن، 2015، صفحة 28).

فإذا قام أحد المستثمرين أو إحدى المؤسسات أو إحدى الحكومات بطرح سندات للبيع في أسواق المال

بأمريكا، وقامت المؤسسات بنوك ومواطنون الأمريكيين بشراء هذه السندات فإن ذلك يعتبر انتقالا لرأس المال على المستوى الدولي ويحدث بذلك حقوقا لهؤلاء الذين اشترى السندات والتزامات أجنبية لهؤلاء الذين قاموا بطرح هذه السندات للبيع، غير أن استخدام حصيلة بيع هذه السندات في دفع فاتورة الواردات من السلع الاستثمارية سيدخل ضمن التجارة الدولية في السلع والخدمات.

ولابد من الإشارة هنا بأن المستثمر الذي اشترى السندات المطروحة للبيع لا يقدم على ذلك إلا إذا كان معدل العائد على هذه السندات أكبر من العائد الذي يمكن تحقيقه من الفرص الاستثمارية داخل أمريكا، وعليه فإن انتقال رأس المال يشير إلى تحركه وفقا لمقدار العائد المحقق من هذا الوعاء الاستثماري (السندات) مقارنا بالعوائد الأخرى التي يمكن تحقيقها من التوظيفات الاستثمارية الأخرى سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها. ولكن ليس العائد هو المحدد الرئيس لحركة رؤوس الأموال فقد ينتقل رأس المال بسبب عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي او لسبب المضاربة على تغيرات قيمة العملة و اختلاف أسعار الفائدة وغيره من الحالات (مفتاح، صالح).

وبعد ذلك كله يمكن تعريف التمويل الدولي بأنه (تلك الآليات التي يوفرها النظام الاقتصادي الدولي بمؤسساته المختلفة - المتعددة الأطراف-الرسمية- الخاصة لتلبية متطلبات انتقال رؤوس الأموال الدولية سواء المتجهة لأغراض تسوية ميزان المدفوعات، او لأغراض تمويل التنمية ، او لأغراض ذاتية تتعلق بفرص العوائد (د.عبدالكريم جابر ، شنجار ، 2008، صفحة 19)

من التعريف السابق يتضح إن المقصود بالتمويل الدولي، هو ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا (د. مايح و د.حسن، 2015، صفحة 29). وتعد المصارف الدولية، هي الظاهرة المهيمنة على العالم، فقد ازدادت حركة الإقراض الدولية وارتفع حجم القروض الدولية إلى مستويات لم يكن يعرفها العالم من قبل، بالإضافة الى الظواهر الدولية الأخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر و المحافظي و بدأت عمليات الانفتاح و تخفيف القيود إلى غير ذلك من الظواهر، و أهمها هو بداية تحول ميزان المدفوعات الأمريكي من العجز الى الفائض ، و ان تنامي حجم المتاح من الدولار في أوروبا و بعض المناطق الأخرى ، قد خلق دور لعملة الدولار التي باتت مهيمنة على احتياجات العملات في العالم ، و منذ ذلك الحين برز الدولار كعملة دولية تستخدم في تمويل التعاملات الدولية. كما وتشير البحوث، الى انه تراكمت مع بداية تحرك المصارف الأمريكية لتأسيس فروع لها في أوروبا، وتزايد على الدولار لتمويل التعاملات، والذي بات يعرف بسوق الدولار الأوروبي والذي تحول إلى سوق العملات الأوروبية، بعد أن دخلت العديد من العملات الأوروبية والأسبوية

2/ التمويل المحلي :

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويعرف التمويل المحلي بأنه "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة" (المجيد، 2001، صفحة 22).

من خلال هذا التعريف فإن التمويل المحلي يعبر عن مدى استقلالية الإدارة المحلية في اتخاذ القرارات بعيدا عن تأثير الإدارة المركزية، لتحقيق الاختصاصات الموكلة لها والأنفاق على المشاريع التي تهم مواطنيها بما لها من موارد مالية مستقلة. ويتطلب تنمية الموارد المحلية أن تكون لهذه الجماعات المحلية سلطات واسعة في الحصول على إيرادات خاصة بها، وأن تكون لها ميزانية خاصة بها يتم فيها تحديد النفقات العامة ودعم اللامركزية المالية من خلال فرضها ضرائب و رسوم في إطار ضوابط مركزية. كما يعرف كذلك بأنه " حجم الموارد المالية للمجالس المحلية بقدر ما يتضمن التشريع من مصادر إيرادات تتناسب مع الاختصاصات التي تمارسها والمسؤوليات التي تضطلع بها " (حمدي، 1987، صفحة 82).

إن البلدية لن تكون لذا الفعالية المطلوبة إذا نظرنا إليها على أساس أنها نظريا شخص راشد وقادر لا يستطيع العيش بدون إعانة والديه، هكذا ذهب العميد "جورج فيدل" في معرض تأكيده على أهمية الموارد المالية للوحدات الادارية المحلية (بوعشبية، 1992، صفحة 38)

يعرف التمويل المحلي بأنه " كل الموارد المالية المتاحة و التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية الفعلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن و تعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة (الحميد، 2001، صفحة 22).

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن التمويل المحلي يعتبر الدعامه الرئيسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، لأن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية الجماعات المحلية في اتخاذ تلك القرارات بعيدا عن تأثير الحكومة المركزية و بين توافر الموارد المالية الذاتية للمحليات من أجل إحداث المزيد من التنمية المحلية .

ولتنمية الموارد فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، و أن يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على المستوى المحلي، بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام وتطوير القدرات الفنية و الإدارية للعاملين، وإعداد الدراسات الفنية و الاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، و تنظيم الجهود

الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية (خنفري، 2010/2011، صفحة 32)

المطلب الثاني: تطور التمويل الدولي و المحلي

1/ تطور التمويل الدولي

لقد مر التمويل الدولي عبر نشوؤه وتطوره بمرحلتين رئيسيتين وهما :

1.1/ التمويل الدولي قبل الحرب العالمية الثانية :

لم تبرز خلال هذه المرحلة حاجة ملحة للتمويل الدولي ولم تكن له أهمية واضحة ودور مميز في العلاقات الاقتصادية الدولية، نظرا لقلّة الحاجة لتدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي، كما تميزت الأنشطة المصرفية بمحدوديتها واقتصارها على الخدمات التقليدية الخاصة بتمويل عمليات التجارة الخارجية، ومن الجدير بالذكر أن بدايات هذه المرحلة اتسمت بسيادة نظام قاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف، والتي سمحت بدورها بانتقال محدود لرؤوس الأموال عبر شقين رئيسيين (مامون، 2016، الصفحات 57-58) :

الشق الأول: يتعلق بانتقالات الذهب من وإلى الدولة وفقا لحالة ميزان المدفوعات، فتحركات رؤوس الأموال كانت تابعة لحركة التجارة الخارجية ووضع ميزان المدفوعات للدول المختلفة.

الشق الثاني: يتعلق بنمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا نتيجة للظروف التي وفرتها أسعار الصرف والأمان ووجود الفرص الاستثمارية المربحة .

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا خلال هذه المرحلة كانت تحتل الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الدولية ، إذ تعتبر لندن مركز رئيسي للتجارة والتمويل، وكان معظم التجار في جل دول العالم يودعون أرصدهم المالية فيها، لكن بعد الحرب العالمية الأولى وانهايار قاعدة الذهب اختلفت الموازين وتراجعت بريطانيا للمركز الثاني لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتأثر بالحرب واتجهت نحو اقراض حلفائها الأوروبيين الذين أثرت عليهم الحرب. (خلف، 2004، صفحة 51)

وتميزت فترة ما بين الحربين في مجال التمويل الدولي عموما بما يلي (مامون، 2016، صفحة 61) :

- انهيار قاعدة الذهب.
- انكماش الاستثمارات وقلت الثقة في كفاءة الأسواق المال.
- انكماش حجم الاقراض الخاص.

- ظهور أنماط جديدة من الاقراض وأهمها الإقراض الحكومي الذي حل محل الاقراض الخاص والاستثمارات المباشرة، واصدارات السندات طويلة الأجل.
- تحول مركز الريادة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دائن لمعظم دول العالم، مع ملكيتها لمعظم الاستثمارات المباشرة في العالم.

2.1 / التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية:

تعتبر هذه المرحلة حاسمة في تطور أنشطة التمويل الدولي، ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي (الجميل، 2001، صفحة 51) (مامون، 2016، صفحة 61) :

- تغير حركة وتنظيم التمويل الدولي بعد تراجع الجنيه الاسترليني وبروز الدولار كعملة دولية رائدة على المستوى الدولي تستخدم في تمويل التعاملات الدولية بعد خروج الولايات المتحدة منتصرة من الحرب العالمية الثانية.
- تمويل المعاملات المصرفية الأوروبية عن طريق الدولار مما أدى إلى ظهور سوق الأورو دولار ونموه خلال فترة الستينات والذي أصبح يعرف فيما بعد بسوق العملات الأوروبية، وأصبحت نشاطاته تغطي العالم كله
- التطورات والتغيرات الهيكلية التي شهدتها النظم المصرفية الوطنية، من خلال انشاء فروع خارج حدود الوطن الأم، وتدويل عملياتها وتكاملها
- زيادة تدفق رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل مع زيادة الحاجة الدولية إليها
- ظهور موجة عارمة من الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو واسع النطاق في مشاريع الأعمال متعددة الجنسيات
- تحرير حركة رؤوس الأموال في بداية السبعينات
- تميز التمويل الدولي بالتنوع بين التمويل الحكومي والخاص والثنائي ومتعدد الأطراف والإقليمي والدولي
- ظهور العديد من مؤسسات التمويل الدولي من منظمات اقليمية ودولية وبنوك تنمية.

2 / تطور التمويل المحلي :

يُعد التمويل المحلي عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي. ولقد شهد هذا المجال تطورات كبيرة خلال العقود الماضية، اتسمت بتنوع مصادر التمويل وتوسع نطاقه ليشمل قطاعات جديدة

مراحل تطور التمويل المحلي :

المرحلة التقليدية (قبل الستينيات):

- تميزت هذه المرحلة باعتماد الجماعات المحلية بشكل كبير على *الموارد الذاتية* مثل الضرائب المحلية والرسوم

- كان دور التمويل الحكومي محدودًا، حيث ركز على تغطية بعض النفقات الأساسية.

أمثلة أدوات التمويل:

-الضرائب العقارية

-رسوم رخص الأعمال

- رسوم الخدمات

مرحلة اللامركزية (من الستينيات إلى التسعينيات):

•شهدت هذه المرحلة *توسيع صلاحيات الجماعات المحلية* في مجال التمويل

•تم إدخال *نظام تحويلات مالية* من الحكومة المركزية إلى الجماعات المحلية

•ظهرت *آليات جديدة للتمويل المحلي* مثل القروض والصكوك المالية

* أمثلة أدوات التمويل:

-المنح الحكومية

-القروض من المؤسسات المالية

-إصدار سندات البلدية

3.مرحلة التمويل المُبتكر (من التسعينيات إلى الوقت الحالي):

•تشهد هذه المرحلة *تطورات متسارعة* في مجال التمويل المحلي

•ظهرت *أدوات جديدة للتمويل* مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتمويل الجماعي،

والاستثمار في المسؤولية الاجتماعية للشركات

•يزداد التركيز على *التمويل الأخضر* لتمويل المشاريع المستدامة

* أمثلة أدوات التمويل:

* الشراكة بين القطاعين العام والخاص * (PPP)

التمويل الجماعي

الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية للشركات

* (CSR) التمويل الأخضر

العوامل التي دفعت تطور التمويل المحلي

* اللامركزية * :اتساع صلاحيات الجماعات المحلية في مجال التمويل .

* *النمو الاقتصادي * :زيادة حجم الموارد المالية المتاحة للتمويل المحلي * .

*التطورات التكنولوجية * :ظهور أدوات جديدة للتمويل مثل التمويل الإلكتروني .

* الوعي بأهمية التنمية المحلية * :ازدياد اهتمام الحكومات والمجتمعات المحلية بتحسين مستوى

الخدمات على المستوى المحلي * .

المطلب الثالث :أهمية التمويل الدولي والمحلي:

تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدولة المقرضة له من ناحية، وباختلاف توعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى ويكون تحليل أهمية التمويل كما يأتي:

أهمية التمويل الدولي:

1/أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقرضة (المتلقية):تستهدف الدول المتلقية لرأس المال في

الغالب:

- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- رفع مستوى معيشة السكان .

-مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المتحققة.
كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين، فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمرا لا مفر منه لأنه عندما تكون الواردات أكبر من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى وجود فجوة في موارد الصرف الأجنبي، ولا بد من سد الفجوة بأحد الأسلوبين:

الأول: عن طريق السحب من الاحتياطات الخارجية المملوكة للدول.

ثانيا: هو الاقتراض الخارجي وعادة ما يتم اللجوء إلى الأسلوب الثاني إذا كان مستوى الاحتياطات الخارجية لا يسمح بالمزيد من السحب منه.

كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لأن الاستثمارات المباشرة توفر تكنولوجيا متقدمة وخيرات إدارية رفيعة المستوى بالإضافة إلى تفاعل المشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الأسواق الدولية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع القابلة للتصدير، كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج. (الشمري، 2015، صفحة 30/31)

2/أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة:

فمن وجهة نظر الجهات المانحة فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من المصادر الرسمية الثانية ومتعددة الأطراف.

فيؤكد كل من جريفن واينوس (Griffin Enos) على دور المواصل السياسية في تحديد الدولة المتلقية من ناحية وفي تحديد حجم تدفقات الرأسماليين المتدفقة إليها من ناحية أخرى .

وتحاول الدول التي تمنح قروضا رسمية لدولة أخرى أن تحقق أهدافا عديدة كتصريف الفوائض السلمية لديها وزيادة صادراتها وتشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في أعمال النقل والوساطة والتأمين والمقاولات وبيوت الخبرة المختلفة بها. كما أن القروض الرسمية الثنائية ترتبط بضرورة إنفاقها في أسواق الدول المانحة (باستثناء حالات قليلة جدا يتم فيها منح قروض نقدية والأهداف خاصة (كما أن الحصول على قرض معين من دولة أخرى لا يعني إعطاء الدولة المقترضة الحق في استخدامها بحرية كاملة والشراء من أي سوق من الأسواق الدولية وفقا لأجود أنواع السلع وارضص الأسعار، ولكن الدولة المانحة تريد تحقيق أهداف عديدة منها:

*تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.

*حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي (الذي ينتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بأضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلص من هذه الفوائض السلمية عن طريق القروض والمساعدات).

أما التمويل الدولي متعدد الأطراف: وهو رأس المال الذي يتدفق من المؤسسات الدولية والإقليمية، فهو يخضع في تحركه للتيارات السياسية من جانب الدول المسيطرة على إدارة هذه المؤسسات الدولية. (الشمري، 2015، صفحة 31)

اهمية التمويل المحلي :

التمويل المحلي يلعب دورًا حيويًا في تمكين الجماعات المحلية من القيام بمسؤولياتها وتحقيق التنمية المحلية. من أهم أوجه أهمية التمويل المحلي ما يلي:

- 1- تحسين الكفاءة والاستجابة للاحتياجات المحلية: التمويل المحلي يمكن الحكومات المحلية من تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وفعالية لتلبية الاحتياجات المحلية الفعلية للمواطنين.
- 2- تجميع الأملاك المحلية: التمويل المحلي يمكن الحكومات المحلية من تجميع الأملاك المحلية وتدعيم مداخل الاستغلال المحلي، مما يزيد من إمكانية التنمية الاقتصادية المحلية.
- 3- تقليل الفجوة بين التمويل والاحتياجات: التمويل المحلي يمكن أن يقلل من الفجوة بين التمويل والاحتياجات المحلية، مما يقلل من عجز المالية المحلية.
- 4- تطوير الاقتصاد المحلي: التمويل المحلي يمكن أن يلعب دورًا في تطوير الاقتصاد المحلي من خلال دعم المشاريع الاستثمارية المنتجة للمداخيل. (التنمية، 2021)
- 5- تطوير اللامركزية المالية: التمويل المحلي يلعب دورًا في تطوير اللامركزية المالية في الجزائر، حيث يتيح تخصيص النفقات وتحديد مصادر الإيرادات المحلية والتحويلات. (مكي و احمد ، 2020)

في النهاية، يلعب التمويل المحلي دورًا حيويًا في تمكين الجماعات المحلية من تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتطوير الاقتصاد المحلي، وتحسين الكفاءة والاستجابة للاحتياجات المحلية (مكي و احمد ، 2020) (التنمية، 2021)

المبحث الثاني : مصادر التمويل المحلي

مفهوم التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية مرتبط بشكل كبير ببرامج التنمية المختلفة، وبمصادر التمويل المتنوعة حتى تتمكن الجماعات المحلية من ضبط مواردها سواء الجبائية أو غير الحياتية، وتجسيد ما تحتاجه من مشاريع تنمية خدمة للسكان المحلية، وتتمثل فيما يلي:

المطلب 1 /الموارد المحلية الداخلية للجماعات المحلية:

وتشمل الضرائب والرسوم التي يتم تحصيلها لفائدة البلديات والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية، وتعتبر هذه الإيرادات من أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية، حيث تمثل مساهمتها بحوالي 90% من ميزانية البلديات، لذلك لا بد من الاهتمام بهذا النوع من المداخل كونها تلعب دورا كبيرا في تنمية وتسيير شؤون المجتمعات المحلية (ياسين، 2017)

أ-الضرائب والرسوم الموجهة كليا للجماعات المحلية :

- تنفرد البلديات بمجموعة من الضرائب والرسوم تحصل كليا لصالحها وتتمثل فيما يلي: (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، 2019)

- الرسم العقاري ينص قانون الضرائب المباشرة على نوعين من الرسوم:

- الرسم العقاري على الملكيات المبنية : يؤسس رسم عقاري على الملكيات المبنية الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفية من الضريبة صراحة، وذلك حسب المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة، كما تخضع للرسم العقاري على الأملاك المبنية التالية : (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، 2019)

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات

المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية، ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات الصيانة .

- أراضي البناءات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها .

-الأراضي غير المزروعة و المستخدمة للاستعمال التجاري أو الصناعي كالورشات وأماكن إبداع البضائع، وغيرها من الأماكن من نفس النوع. سواء كان يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجانا أو بمقابل .

- الملكيات المبنية بآتم معنى الكلمة 3%

-5% عندما نقل مساحتها أو تساوي 500 م²

-7% عندما تفوق مساحتها 500م² و تقل أو تساوي 1000 م²

-10% عندما تفوق مساحتها 1000 م².

و يتم توزيع مبلغ الرسم العقاري على الملكيات المبنية المحصلة كليا على البلدية المعنية.

-الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة وتستحق على الخصوص على : (قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة 2019)

- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية القابلة للتعمير، بما فيها الأراضي قيد التعمير غير الخاضعة لحد الآن للرسم العقاري للملكيات المبنية .

- المحاجر و مواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق

-مناجم الملح و السبخات

-الأراضي الفلاحية : وتتوزع عليها الرسوم كالاتي :

- 5% عندما تكون مساحة الأراضي أقل من 500 م² أو تساويها .

-7% عندما تفوق مساحة الأراضي 500 م² وتقل أو تساوي 1000 م²

-10% عندما تفوق مساحة الأراضي 1000 م²

- 3 % بالنسبة للأراضي الفلاحية.

و يتم توزيع مبلغ الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية المحصل كليا على البلدية المعنية

-الرسم على النشاط المهني TAP :حسب نص المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة التي تنص على أن هذا الرسم يستحق من الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلاً مهنيا دائما و يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح غير التجارية (قانون الضرائب غير المباشرة والرسم المماثلة 2019)

الجدول رقم 1: توزيع حصيله الرسم على النشاط المهني

المجموع	ص.م.ج محلية	حصيلة البلدية	حصيلة الولاية	الرسم على النشاط المهني
2%	0.11	1.30	0.59	المعدل العام
3%	0.16	1.96	0.88	المعدل الخاص بالمحروقات
1%	0.05	0.66	0.29	المعدل المخفض للإنتاج

المصدر : المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب 2019.

- رسم رفع القمامة المنزلية : يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، وذلك على كل الملكيات المبنية، ويؤسس باسم المالك أو المنتفع، ويحدد مبلغ الرسم كما يلي : (الجلاني، 2016، صفحة 256)

- ما بين 500 دج و 1000 دج على كل محل ذي استعمال سكني.
- ما بين 1000 دج و 10.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني او تجاري أو حربية أو ما شابه
- ما بين 5000 دج و 20.000 دج على كل أرض مهيأة للتخيم و المقطورات.
- ما بين 10.000 دج و 100.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حربية أو ما شابه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

وتحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي وبعد أخذ رأي السلطة الوصية، ويتم توزيع مبلغ رسم رفع القمامات المنزلية المحصل عليها كليا للبلدية المعنية .

- رسم التطهير يؤسس هذا الرسم سنويا لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، وذلك على كامل الملكيات المبنية وباسم المالك أو المنتفع، وفي حالة الإيجار يتحمل المستأجر الرسم، ويمكن أن يكلف مع المالك الدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية، ويحدد مبلغ الرسم كما يلي:

(القانون الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة 2019)

- من بين 1000 دج إلى 1500 دج على كل محل الاستعمال سكني .
- ما بين 3000 دج و 12000 دج على كل محل في استعمال مهني أو إيجاري أو تخزيني أو ما شابهه.
- ما بين 8000 دج و 23000 دج على كل أرض مهياً للتخيم والمقطورات.
- ما بين 20000 دج و 130000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي او تجاري أو حرفة أو ما شابهه .

و تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي، وبعد استطلاع رأي السلطة الوطنية (مختار، 2021، صفحة 50)

- الضريبة الجزائرية الوحيدة (IFU): أحدثت هذه الضريبة بموجب القانون رقم 24/06 المؤرخ في 26/12/2006 المتضمن قانون المالية لسنة 2007، حيث تؤسس ضريبة جزافية تحل محل النظام الجزية للضريبة على الدخل وهي تعوض الضريبة على الدخل والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، ويخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة كل من الأشخاص الطبيعيين الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع والأشياء أو تأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والأشياء أو عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي (3000000 دج) (قانون المالية 2007، العدد 85، ص (3)

ب - الموارد الجبائية المخصصة جزئياً للجماعات المحلية :

- الرسم على القيمة المضافة TVA : يمثل الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة عامة للاستهلاك ، تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرية الحر، يتحملها المستهلك النهائي الذي يعد المدين الفعلي لا الشرعي للضريبة، كما أن المدين لا يدافع سوى الفرق بين الرسم المحصل من العملاء والمدفوع للممولين ابن خزناجي وقايدي 2020 ، ص (27) يحدد الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 219، بينما يحدد المعدل المخفض بـ 79 (قانون الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة (2019) وبعد تحصيل هذا الرسم عن طريق القبض يوزع حسب النسب التالية : (قانون الضرائب غير المباشرة و الرسوم المماثلة 2019)

- بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل :
- 75 % لفائدة ميزانية الدولة.
- 10 % لفائدة البلديات مباشرة.
- 15% الصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

أما بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد فتوزع كما يلي :

- 85% الخزينة الدولة.
- 15% الفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- الرسم على الذبح : أن ذبح الحيوانات يخضع الرسم، الفائدة البلديات ضمن الأشكال و تبعا للكيفيات المحددة من طرف القانون، ويكون واجب الأداء على مالك اللحم أثناء الذبح، وإذا كان هذا المالك ليس بتاجر، وقام بالذبح بواسطة تاجر آخر، فإن هذا الأخير يكون مسؤولا تضامنيا مع المالك على دفع الرسم، ومن بين الحيوانات مثلا : الخيليات البقرية الضأنات ويحصل هذا الرسم بنسبة 100% لصالح خزينة البلدية القانون الضرائب غير المباشرة و الرسوم المماثلة (2019)
- الدمغة الجبائية على السيارات : يخضع لها كل من يملك سيارة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، يتغير فصل الرسم حسب نوعية السيارة و سنة بدء استعمالها، ويعود ناتج الدمغة إلى الدولة بنسبة 120 والصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 80% (عمارية، 2016، صفحة 256)

ج - موارد التسيير المحلي للجماعات المحلية:

تتكون الموارد المالية غير الجبائية للجماعات المحلية أساسا من عائدات أملاك الجماعات المحلية والإيرادات ونواتج الأملاك.

-مداخل أملاك الجماعات المحلية:

تتوفر الجماعات المحلية على مجموعة من الممتلكات سواء كانت عقارية أو منقولة ، باعتبارها ذات شخصية معنوية جاز لها التصرف في ممتلكاتها بالخصوص : إنجاز العقارات، حقوق الطرقات... الخ وتشكل نسبة ضئيلة من إيرادات التسيير (بسمة، 2006، صفحة 272)

التمويل الذاتي (قسم التسيير) ، وفقا للمادة 161 للمادة 136 من قانون البلدية والولاية على التوالي، يتعين على كل من الولاية والبلدية ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويله إلى قسم التجهيز والاستثمار، ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان التمويل الذاتي الفائدة البلدية والولاية حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار الفائدة ذمتها ويتراوح هذا الاقتطاع ما بين 10% إلى 120 وتقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية إيرادات التسيير والمتمثلة فيما يلي: (قانون البلدية والولاية، 10/11 و 07/12)

- الضرائب المباشرة بالنسبة للبلديات.
- الضرائب غير المباشرة بالنسبة للولايات.
- الإيرادات ونواتج الأملاك وهي الإيرادات التي تنتج عن استغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملكها من طرف الغير كبيع المحاصيل الزراعية بنفسها باعتبارها اشخاصا اعتبارية تنتمي

للقانون العام أو ما تحصل عليه نتيجة استعمال أملاكها من طرف الغير كبيع المحاصيل الزراعية أو حقوق الإيجار و استغلال المعارض والأسواق وأماكن التوقف.

المطلب 2- الموارد الخارجية للجماعات المحلية:

نظرا لكون الإيرادات المحلية تشكو من قلة مصادرها المالية الذاتية والحكومة المركزية لا تسمح بإرهاق المواطن بعبء الضرائب المضافة للإيرادات المحلية، لجأت هذه الإدارات إلى موارد أخرى خارجية أغلبها يأتي عن طريق الإدارة المركزية أو المؤسسات العامة أو الصناديق المالية التابعة لها، وهذا كعملية مرحلية أحيانا، أو كمرحلة استثنائية أحيانا أخرى، وتتمثل الموارد المالية المحلية فيما يلي:

- الإعانات الحكومية للجماعات المحلية تخصص السلطات المركزية إعانات للجماعات المحلية بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعميم الرفاء والرخاء في مختلف جهات الوطن يمكن إيجازها فيما يلي : (مسعودة، 2019، صفحة 207)
- تمكين الجماعات المحلية من تحقيق حد أدنى للخدمات العامة.
- التخفيف من العبء الضريبي المحلي.
- توجيه الجماعات المحلية للقيام بأنواع معينة من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن بين السياسة المحلية والسياسة المركزية.
- التبرعات والهبات " وتعتبر من الموارد المالية الخارجية والرئيس المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية الحق في قبولها أو رفضها، شريطة أن لا تكون مثقلة بأعباء وشروط حتى لا يمس باستقلالية الجماعات المحلية كونها إحدى مبادئ اللامركزية الإدارية، وقد تكون مصادر هذه البيات والوصايا حكومية أو شخصا طبيعيا، أو معنويا مثل تلك العمليات التي تقوم بها وزارة التضامن الوطني تجاه البلديات "حافلات النقل المدرسي، سيارات الإسعاف... الخ "

كما أن هذه الموارد ظرفية غير منتظمة ولا مستقرة حتى أنها غير مفيدة في ميزانية البلدية والولاية، إلا أنه رغم ذلك تعتبر هذه الموارد إضافة إيجابية. للجماعات المحلية لتغطية أعباء قد تترتب على عانقتها أثناء قيامها بنشاطها كان تضمن على الأقل تغطية الأعباء الطارئة، ويبقى النص على هذين الموردين في قانون البلدية والولاية مجرد مسألة نظرية، ذلك لكون الثقافة الاجتماعية السائدة والوعي لدى المواطن، وحتى المؤسسات الخاصة المحلية لم تسمح لحد الآن بظهور عادات وتقاليد في هذا الصدد على النحو السائد في المجتمعات المتطورة ، المتميزة بأعراق وتقاليد تركز ثقافة منح الهبات والوصايا للجماعات المحلية سواء كانت عقارات أو منقولات وحتى ذمم مالية وفق ما تمليه عليهم التشريعات المعمول بها. (شويح، 2011، صفحة 113)

- القروض البنكية تشكل القروض البنكية نوعا آخر من أنواع التمويل المحلي، فهي تمثل مصدرا احتياطيا تلجأ إليه الجماعات المحلية عند عجزها عن تغطية نفقاتها والتزاماتها، ورغم أهميتها وفعاليتها إلا أن القروض المحلية تخضع المجموعة من القيود والتي من شأنها تقييد حرية الجماعات المحلية في تسيير شؤونها، ومن أمثلة تلك القيود ما يلي: (مختار، 2021، صفحة 155)
- يجب أن تكون القروض موجهة فقط للمشاريع ذات المردودية والنفع العام.
- يجب أن تدخل القروض في قسم التجهيز والاستثمار.
- صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وتمويل ميزانية البلدية: يمنح الصندوق مساعدات نهائية لصالح البلديات الفقيرة التي تعاني عجزا في ميزانيتها، خاصة لتغطية النفقات الإجبارية في قسم التسيير كأجور الموظفين. وتكاليف الكهرباء والغاز، كما يقوم الصندوق بتمويل المشاريع التنموية، وليلة اغلب الأحيان توجه هذه الإعانات إلى مشاريع تهدف إلى تثمين ممتلكات البلدية أو اقتناء عتاد يساهم في تقوية مهامها. (عمر، 2020، صفحة 130)

المبحث الثالث: مصادر التمويل الدولي

المطلب الاول : المصادر الرسمية في التمويل الدولي: تتكون من مصادر ثنائية ودولية وإقليمية متعددة الأطراف.

1.1. مصادر التمويل الثنائية: مصادر التمويل الثنائية لم تظهر بشكل محسوس إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حينما قررت الأمم المتحدة اعتبار الفترة (1960-1980) بمثابة عقدي التنمية العالمية، إذ تم توجيه نداء دولي بضرورة تخصيص ما لا يقل عن 1% من إجمالي الناتج القومي للدول المتقدمة ليقدم على شكل معونات للدول النامية. وتتمثل المصادر الثنائية في التمويل الدولي في تلك القروض والمساعدات التي تعقد بين الحكومات المختلفة ويتم منح هذه القروض بعد عدة مفاوضات تجري بين حكومات الدول المانحة وحكومات الدول المتلقية للقرض وتدور عادة هذه المفاوضات حول: القيمة القرض، أجل استحقاقه، معدل الفائدة، مصاريف الارتباط، طريقة الاتفاق والسحب من القرض، كيفية السداد، وفترة السماح.

-خصائص التمويل الدولي ثنائي الأطراف (الشاملة الاقتصادية):

- أ- تتميز القروض بأنها طويلة الأجل، وتكون فترة السداد تزيد عن 5 سنوات وقد تصل في بعض الحالات إلى 40 عاما، وتدرج هذه النوعية من القروض تحت بند القروض السهلة
- ب- تصنيف القرض إلى قرض سهل أو قرض صعب، فإذا كان سعر الفائدة مرتفعا فإن نقطة الدين المرتبطة بسداد الفاتورة ترتفع بشكل يجعل المقدرة على سداد أصل القرض وفوائده أصعب من في حالة انخفاض سعر الفائدة.

ت- تحتوي التدفقات الثانوية على فترة سماح قبل البدء في سداد أصل القرض عادة تتراوح بين 3-10 سنوات، والمقصود بفترة السماح هي قيام المدين المقترض باستخدام القرض دون الالتزام بسداد أقساطه إلا بعد مرور فترة معينة تسمى بفترة السماح.

وتشير الخصائص الثلاث السالفة إلى أن تنظيم القرض والتدفقات الثنائية تعتبر قروضا سهلة نظرا لاحتوائها على فترة سداد طويلة وأسعار فائدة منخفضة وفترات سماح معقولة.

2.1. مصادر التمويل متعددة الأطراف: تتمثل هذه المصادر في:

أ-مؤسسات التمويل الدولية: ويقصد بها تلك المؤسسات التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي تضم في عضويتها معظم دول العالم وتتعامل في مجال الإقراض الدولي:

1-البنك الدولي للإنشاء والتنمية: نشأ البنك الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية في يوليو 1944 وقد جاء استجابة لانعقاد مؤتمر بريتونوودز. بلغ رأس ماله المكتب فيه 115.7 مليار دولار أمريكي في سنة 1989، وتسهم الدول الأعضاء بحصص في رأس المال الذي يتكون من الأسهم، قيمة السهم الواحد 100 وحدة من وحدات ح السحب الخاصة وتقوم هذه الوحدات بالدولار الأمريكي. وتتكون موارد ه من:

- رأس المال المدفوع من الدول الأعضاء ومن الاقتراض من أسواق المال الدولية.
- إصدار سندات بالعملة الرئيسية إما مباشرة أو عن طريق مجموعات مصرفية.

ويمكن إيجاز الأهداف التي جاءت في اتفاقية إنشاء البنك على النحو التالي:

- مساعدة الدول على إعادة تعمير ما خربته الحرب العالمية الثانية والعمل على تقدمها الاقتصادي بتوفير رؤوس الأموال لها.
- تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي المباشر عن طريق ضمان هذه الاستثمارات وتقديم القروض وتكملة النقص في القروض المباشرة (من مصادر أخرى).
- تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية في الأجل الطويل وذلك بتشجيع الاستثمارات.
- تنظيم وتنسيق القروض الصادرة من البنك عن طريق مراعاة الأولويات للمشروعات.

ويتولى البنك تمويل جميع الهياكل الأساسية مثل الطرقات والجسور والسكك الحديدية والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية. ويقرض البنك الأعضاء بأسعار فائدة تجارية ولفترة تصل إلى 20 سنة.

أ-2-مؤسسة (شركة) التمويل الدولية I F S: تعتبر إحدى المؤسسات التابعة للبنك الدولي وقد أنشأت سنة 1956 وكان الهدف الأساسي من إنشائها هو تشجيع النمو الاقتصادي في الدول النامية عن طريق القطاع

الخاص وتتراوح فترتها الزمنية بين 5-15 سنة ويمكن حصر خدمات هذه المؤسسة فيما يلي:

- المساعدة في تمويل وتأسيس وتحسين وتوسيع المشروعات الانتاجية الخاصة وذلك بالتعاون مع المستثمرين في القطاع الخاص.
- تقديم المساعدة الفنية للجمع بين كل من قرض الاستثمار ورأس المال المحلي والأجنبي.
- العمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب تدفق رأس المال الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا نحو تلك الاستثمارات الإنتاجية الممكنة في الدول الأعضاء وتقدم المؤسسة قروضا بأسعار فائدة تعكس تلك الأسعار السائدة في أسواق المال الدولية.

أ-3-هيئة التنمية الدولية: أنشئت هذه الهيئة كمؤسسة تابعة للبنك الدولي سنة 1960 وتعمل هذه المؤسسة في تقديم المساعدات للبلدان الأكثر فقرا في العالم وتوفر قروضا طويلة الأجل والتي تمتد آجال استحقاقها لأكثر من 50 سنة وبشروط ميسرة، حيث لا تتقاضى أية فائدة على هذه القروض ولكنها تتقاضى رسما بسيطا يصل إلى ¼ % سنويا. وتتكون مواردها من اكتتابات الأعضاء في رأسمالها إضافة إلى الإيرادات الممولة من البنك الدولي لهذه المؤسسة سنويا.

أ-4-صندوق النقد الدولي (IMF): أنشئ صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية بريتونوودز عام 1944، وفتحت العضوية لجميع الدول بدون استثناء، وتم تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق مرتين المرة الأولى في ماي 1968 عند إنشاء وحدات حقوق السحب الخاصة. والمرة الثانية في أبريل 1976 -إلغاء دور الذهب كوسيط لتقييم عملات الدول الأعضاء. ويتكون رأس الصندوق من حصص الدول الأعضاء بالإضافة إلى الاقتراض وموارد أخرى مستحدثة سنة 1969 مثل حقوق السحب الخاصة، وقد بلغ رأس ماله سنة 1987 حوالي 90 مليار وحدة من ح.س.خ، ويتم دفع حصة الدولة كما يلي: 25 % من الحصة عملات أجنبية قابلة للتحويل. 75 % من الحصة تدفع بالعملة الوطنية للدولة العضو. وتتمثل اهداف ووظائف الصندوق في (ديب):

- تشجيع التعاون النقدي الدولي وتحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية ...
- لعمل على ثبات واستقرار أسعار الصرف (التعديل 10 %) صعودا أو هبوطا) .
- (جعل عملات الدول الأعضاء قابلة للتحويل بين بعضها البعض وإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات) وإلغاء القيود والرقابة على الصرف سنة 1953.
- إتاحة تسهيلات وموارد مالية للدول الأعضاء لإصلاح الخلل في موازين مدفوعاتها.

وتتمثل التسهيلات التي يقدمها الصندوق فيما يلي:

1-حقوق السحب العادية: وهي تلك الحقوق التي أقرتها اتفاقية إنشاء الصندوق ويستطيع العضو أن يشتري وليس يقترض عملات أجنبية من الصندوق مقابل تقديم عملته الوطنية، وتكتسب الدولة العضو هذا الحق

في السحب من حصتها في راس مال الصندوق، والتي تتكون من 25 % عملات أجنبية قابلة للتحويل و75% عملات وطنية وهناك شروط لاستخدام هذا الحق وهي:

- لا يستطيع العضو أن يقوم بسحب عملات أجنبية من الصندوق بما يجاوز 25 % من قيمة حصته في راس مال الصندوق وذلك خلال سنة، وبهذا تصبح العملة الوطنية للدولة العضو تساوي 100% من حصة الدولة، ويعرف السحب في هذا الإطار: بالشريحة الذهبية.
- يمكن للدولة أن تسحب عملات أجنبية إضافية تحت بند الشريحة الائتمانية وتصبح العملة الوطنية للدولة العضو 125 % من الحصة، وتتعهد الدولة ببذل الجهود اللازمة لحل المشاكل المالية لها.
- يفقد العضو حقه في السحب من الصندوق متى بلغ رصيده من العملة الوطنية 200% من قيمة حصته في راس مال الصندوق ويدخ تحت بند الشريحة الائتمانية العليا.
- تلتزم الدولة العضو بسداد (بشراء) ما سبق أن سحبته من عملات أجنبية وذلك مقابل حصولها على عملتها الوطنية وذلك خلال فترة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات، وتدفع عمولة قد تصل إلى ¼ %.
- يشترط لاستخدام ح س ع أن يكون الهدف من السحب علاج عجز مؤقت في ميزان المدفوعات.

2-تسهيلات التمويل التعويضي: يمنح الصندوق هذا النوع من التسهيلات لمواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات والنتاج عن انخفاض حصيله الصادرات من المواد الأولية.

3-حقوق السحب الخاصة (SDR) : تم إصدار هذا الأصل النقدي سنة 1969 وذلك بأسلوبين: عن طريق تحويل ما يملكه العضو من وحدات ح س خ بعملات قابلة للتحويل من أي عضو آخر في الصندوق سواء عن طريق الصندوق أو بالاتفاق مباشرة مع عضو آخر. او عن طريق الحساب العام المفتوح لدى الصندوق حيث يكن للدولة استخدام هذه الحقوق في إعادة شراء عملتها الوطنية أو تسديد التزامات أخرى في ذمة الدولة العضو. ووحدات ح س خ ليست إلا دفترية يمسكها الصندوق للدول الأعضاء، ولا يمكن التعامل بها لغير الأغراض المصدرة لها. وقد تتحدد قيمتها بحوالي 0.88867 غ من الذهب وأوقية الذهب كانت تعادل في ذلك الوقت 35 دولار. وقد تغيرت وتم تقييمها على أساس متوسط مرجح ل 16 عملات الدول التي لا يقل نصيب صادراتها العالمية 1% (عام 1974).وفي بداية عام 1981 أعيد تقييم هذه الوحدات مرة أخرى على أساس المتوسط المرجح لسلة من العملات ل 5 دول هي (الدولار، الجنيه الاسترليني، المارك، الفرنك الفرنسي، الين الياباني) (الشاملة الاقتصادية).

4-التسهيلات البترولية: المساعدة على علاج العجز في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

5-التسهيلات الممتدة: علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات، ويتم خلال فترة 2 او 3 أعوام.

6-تسهيلات صندوق الائتمان: يمنح قروضا ميسرة بفائدة تصل إلى ½ % وأجال استحقاق لمدة 6 سنوات.

7-تسهيلات التعديل الهيكلي: علاج الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني.

ب-مؤسسات التمويل الإقليمية : يوجد عدد من المؤسسات الإقليمية والتي تهدف إلى تمويل مجموعة معينة من الدول، ترتبط ببعضها، وأهمها هي:

- ب-1-بنك الاستثمار الأوروبي: قد تأسس هذا البنك سنة 1958 بين عشر دول أوروبية هي: المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، هولندا، ألمانيا، بلجيكا، أيرلندا، الدانمارك، اليونان، لوكسمبورغ، ومن أهدافه:
- تحقيق معدلات نمو في الدول الأعضاء وتشجيع أساليب التكامل الاقتصادي.
 - تقديم قروض للمساهمة في إنشاء المشروعات في الدول النامية، وغالبا ما تعقد قروض البنك على آجال زمنية طويلة تتراوح بين 12-20 سنة مع فترة سماح.
 - طرح سندات في أسواق المال الدولية.

ب-2- بنك التنمية الإفريقي: أنشأت مجموعة من الدول الأفريقية هذا البنك عام 1963 بهدف تقديم المساعدات المالية لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، وتتكون موارد البنك الإفريقي من حصص الدول الأعضاء المدفوعة من رأس المال، بالإضافة إلى القروض التي يتمكن البنك من الحصول عليها من الأسواق المالية الدولية أو من الأعضاء. ويستخدم البنك موارده في تمويل المشروعات الاستثمارية في الدول الأعضاء وتتحدد شروط الأقراس حسب طاقة كل دولة على السداد وحسب الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول.

ب-3-بنك التنمية الآسيوي: تم إنشاء بنك التنمية الآسيوي عام 1965 بهدف تمويل المشروعات المختلفة داخل الدول الآسيوية، ويعمل البنك منذ إنشائه على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحفز تدفقات رأس المال للداخل، وذلك عن طريق المساهمة في تمويل مشروعات البنية الأساسية بمنحها قروضا بشروط ميسرة، كما يقدم البنك قروضا لتمويل جانب من تكلفة إنشاء المشروعات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء. وعادة ما يحصل البنك على موارده عن طريق الاقتراض من أسواق المال الدولية بالإضافة على استخدام رأسماله المدفوع من قبل الأعضاء في التمويل.

المطلب الثاني : مصادر التمويل الدولي غير الرسمية (الخاصة):

ويقصد بالتحركات غير الرسمية لرؤوس الأموال والقروض الممنوحة من جهات خاصة (أفراد ومؤسسات خاصة) إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة ويأخذ هذا النوع من التحركات الدولية لرؤوس الأموال الأشكال التالية:

1. **تسهيلات موردين:** ويطلق عليها أحيانا قروض التصدير، وهي عبارة عن ائتمان مضمون من حكومات الدول المقترضة، تمنحه الشركات المنتجة والمصدرة في دولة ما للمستوردين في دولة أخرى وتستخدم حصيلة هذا القرض في شراء سلع وخدمات من الشركات المانحة للائتمان، وعادة ما يتم عقد هذه القروض على أساس فترات زمنية تتراوح بين 360 يوما إلى 10 سنوات، وبأسعار فائدة تعتمد في تحديدها على أسعار الفائدة السائدة في سوق الاقتراض الدولي طويل الأجل. ويوجد بصفة عامة نوعان من قروض التصدير:

- ✓ الأول: عبارة عن ائتمان يقدمه المصدر إلى المستورد مباشرة.
- ✓ الثاني: تمنحه غالبا مؤسسة مالية في بلد المصدر للمشتري ويطلق عليه ائتمان المشتري.

2. **تسهيلات مصرفية:** وهي قروض قصيرة الأجل تمنحها المصارف التجارية الأجنبية للبلاد النامية بغرض تمويل عجز موسمي ومؤقت في حصيلة النقد الأجنبي، وتتراوح آجال استحقاق هذه القروض بين 06 أشهر وسنة، وتكون أسعار فائدتها حسب أسعار الفائدة السائدة في الأسواق الدولية.

3. **الأسواق المالية الدولية:** تعتبر مصدرا رئيسيا للحصول على التمويل كما أنها تمثل مجالا واسعا لتوظيف الأموال الفائضة عبر الحدود، ويجب أن نفرق بين قسمين رئيسيين:

الأول: السوق النقدية الدولية: يكون التعامل في هذه السوق بين البنوك التجارية في تلك الودائع التي تكون بمبالغ كبيرة ولمدة قصيرة (تتراوح من يوم إلى سنة)، وتتأثر هذه السوق بالتقلبات التي تطرأ على أسعار الصرف، وهذا يعود إلى أن التعامل يجري بالعملات الأجنبية. ويتم التعامل في هذه السوق على أساس من الثقة الكاملة في أطراف التعامل، بالإضافة إلى الرقابة التي تفرضها البنوك المركزية على حركة التعاملات والتحويلات للعملات الأجنبية.

الثاني: سوق رأس المال الدولية (ديب): يتم التعامل في هذه السوق من خلال أسواق الأوراق المالية أو بما تعرف بالبورصات، ويشترك في التعامل في هذه السوق صناديق الاستثمار والشركات الدولية، وشركات التأمين والبنوك المتخصصة وصناديق التقاعد...إلخ، وتكون الفترة الزمنية للسندات المصدر بين 3-5 سنوات، ويتم التعامل في هذه السوق بعقد القروض المشتركة إضافة إلى إصدار وتداول السندات الأوربية والأجنبية، وتتأثر هذه السوق بتغيرات أسعار الفائدة بالإضافة إلى تغيرات أسعار صرف العملات.

خلاصة الفصل :

التمويل الدولي والمحلي هما ركيزتان أساسيتان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين العالمي والمحلي.

فالتمويل الدولي يوفر الموارد اللازمة للمشاريع والجهات العاملة على الصعيد العالمي، حيث يعتمد بشكل رئيسي على النظام النقدي الدولي والأسواق المالية العالمية كمصادر رئيسية للتمويل.

في المقابل، يلعب التمويل المحلي دورًا حيويًا في تمكين الحكومات والمجتمعات المحلية من تنفيذ مشاريع التنمية وتقديم الخدمات العامة. ويساهم التمويل المحلي في تعزيز اللامركزية والديمقراطية المحلية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد لتلبية الاحتياجات المحلية .

على مر السنين، شهد مفهوم التمويل الدولي والمحلي تطورات كبيرة، حيث أصبح النظام النقدي الدولي والأسواق المالية العالمية من أهم مصادر التمويل الدولي، بينما اكتسب التمويل المحلي أهمية متزايدة في تعزيز التنمية المحلية المستدامة.

الفصل الثاني:

اثر مصادر التمويل الدولي و
المحلي على الاقتصاد
الجزائري.

مقدمة الفصل :

تعتبر الجزائر، كغيرها من الدول، تعتمد بشكل كبير على التمويل الدولي والمحلي لدعم اقتصادها وتحقيق التنمية الاقتصادية. يعد التمويل الدولي والمحلي جزءًا أساسيًا من استراتيجيات النمو الاقتصادي في البلاد، حيث يلعبان دورًا حيويًا في تعزيز الأداء الاقتصادي ودعم البرامج التنموية.

تاريخياً، شهدت الجزائر استخدام القروض الخارجية كوسيلة لدعم اقتصادها، وقد تمكنت من تقليل مديونيتها الخارجية إلى مستويات تعزز استقرارها الاقتصادي. ومع ذلك، تواجه الجزائر تحديات تتعلق بضرورة تحقيق توازن بين الدين الخارجي والاقتصاد المحلي، وضمان استدامة النمو والاستقرار.

من خلال دراسة أثر التمويل الدولي والمحلي على اقتصاد الجزائر، يمكن فهم كيفية تأثير هذه المصادر على النمو الاقتصادي، وتحسين الأوضاع المالية للبلاد، وتعزيز القدرة على تحقيق التنمية المستدامة.

باستنتاجات هذا الفصل، سيتم تسليط الضوء على أهمية التمويل الدولي والمحلي كعوامل حيوية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية في الجزائر، وضرورة اتباع استراتيجيات مدروسة لإدارة هذه المصادر بشكل فعال ومستدام.

في هذا الفصل، سنتناول بالتفصيل:

- المبحث الاول : التمويل الدولي في الجزائر في ظل حوافز التطور المالي
- المبحث الثاني : دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: التمويل الدولي في الجزائر في ظل حوافز التطور المالي

إن انهيار أسعار النفط سنة 1986 زاد الوضع تأزما، مما استدعى تدخل صندوق النقد الدولي من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية سنة 1989 إلى غاية 1998، وأهم هذه الإصلاحات التي قامت بها الجزائر هي تحرير أسعار الفائدة (تحرير الدينار الجزائري) سنة 1994، وإنشاء السوق المالي سنة 1993 مع إنشاء لجنة للأوراق المالية للبورصة. (علي، 2018).

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بدخول الجزائر في إصلاحات هيكلية جاء صندوق النقد الدولي وطبقت، أعطت تحولا جذريا في وضع الاقتصاد الجزائري داخليا واتجاه العالم الخارجي، مما شكل جملة من المزايا والحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ متوسط الفترة 1999/2000 حوالي 209.90 مليون دولار من الاستقطاب، وبحلول الألفية الجديدة والاعتماد على التمويل المحلي في إطار التنمية المحلية شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا حيث بلغ متوسط الفترة 2001-2008 (الأزمة المالية) حوالي 1376.35 مليون دولار، أما الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية 2020 سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متوسطا قدر بـ 1559.29 مليون دولار، بعد تبني الدولة سياسة التقشف وانهيار أسعار النفط في منتصف سنة 2014، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو منعدم. (صحراوي، مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لأداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي 1990/2021، 2023)

أولا: طاقات الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- 1- توفر الموارد الطبيعية: ان غنى الأرض الجزائرية وتوفرها على موارد طبيعية هائلة يمثل عاملا هاما.
- 2- الموقع الجغرافي الممتاز : تقع الجزائر في شمال إفريقيا متوسط بلدان المغرب العربي كما أنها مجاورة لأوروبا، والوطن العربي يعطيها موقعا استراتيجيا ممتاز من أجل تقييم طاقتها الاستثمارية .
- 3- الأوضاع الاجتماعية والثقافية.
- 4- البنية التحتية: الجزائر ذات رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2381741 كم² تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات حيث يقدر طول الطرق المعبدة 106000 كم²، وبينما السكك الحديدية 4000 كلم². (pour quoi universitaire en algerie دراسة قم بها خبراء كناديين و ممثلين وزارة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة-الجزائر -)
- 5- الظروف السياسية والأمنية.

الجدول رقم 2 : يمثل الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2005-2015)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2.301.23	2.753.76	2631.71	1.743.33	1888.17	1.145.34	التدفقات
220.49	214.81	317.98	150.63	33.97	20.19	-النفقات

2015	2014	2013	2012	2011	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
-587.31	1.506.73	1.692.89	1.499.42	2.580.35	التدفقات
103.22	-18.50	-268.29	-41.30	533.51	-النفقات

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

التدفقات :

1. الواردة :

نلاحظ ارتفاع أو زيادة في التدفقات من سنة 2005 إلى غاية 2009 حيث يبدأ بالانخفاض تدريجي من 1145.32 مليار دولار إلى 2753.76 مليار دولار .

وتستمر في انخفاض إلى سنة 2012 لتصل إلى قيمة 149.42 مليار دولار، ولترتفع من جديد لتصل إلى قيمة 1692.89 مليار دولار، وفي سنة 2014 تبدأ في الحفاض إلى غاية 2015 التي شهدت الحفاض حاد.

2. الصادرة :

نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة التدفقات الصادرة لترتفع من قيمة 20.19 مليار دولار سنة 2005 214.81 لتبلغ قيمة 317.98 مليار دولار، سنة 2008 وفي سنة 2009 انخفضت إلى غاية 2010 من 214.81 مليار دولار إلى 533.31 مليار دولار التوصل ارتفاع سنة 2011 الفصل إلى قيمتها حيث بلغت 533.51 مليار دولار ثم بعد ذلك انخفضت في سنوات الموائية لتصل في سنة 2012 إلى -41.31 - مليار دولار و 2013 - 2014 إلى -18.50 مليار دولار وسنة 2015 بدأت بالتحسن لتصبح 103.22 مليار دولار.

جدول رقم 3 : يمثل اهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2011-2015

اهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015				
الدولة	عدد المشروعات	التكلفة مليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
اسبانيا	7	2.232.1	2.880	3
قطر	2	2.150.0	3.089	2
تركيا	2	1.737.3	3.342	2
لوكسمبورغ	1	837.3	342	1

6	2.659	408.7	7	الامم المتحدة
13	1.631	376.6	15	فرنسا
1	638	350.0	1	جنوب افريقيا
3	561	286.2	3	سويسرا
6	1.360	175.8	6	المانيا
1	342	159.8	1	ميانمار بورما
39	3.858	664.1	42	اخرى
77	20.702	9.378	87	اجمالي

المصدر : اهم شركات المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015

نلاحظ من خلال الجدول أنه من بين الدول المستثمرة في الجزائر هي فرنسا التي يبلغ عدد مشاريعها 15 بتكلفة تقدر ب 376.3 مليون دولار ولكن تحقق عدد وظائف 1.631 وظيفة من عدد شركاتها فتركيا تحقق أكبر عدد من الوظائف التي تقدر ب 3.42 وظيفة رغم أن عدد مشاريعها هي 2 فقط.

ثانيا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1.3/ اليد العاملة الجزائرية : تعتبر اليد العاملة الجزائرية في نظر المستثمرين الأجانب غير منتجة أي ذات إنتاجية قليلة مقارنة بما تتقاضاه من أجر ويظهر ذلك من خلال مقارنة الجزائر بدول شرق آسيا أي إنتاجية اليد العاملة جد مرتفعة والأجر منخفض نوعا ما بالإضافة إلى ذلك غياب الكفاءة في بعض الأحيان لهذا يضطر المستثمرين الأجانب للاستثمار في الدول، كدول جنوب شرق آسيا والعزوف عن الجزائر .

2.3/ استغلال الموارد المحلية: أن استغلال الموارد المحلية لا توجد أيها أية قوانين صريحة لحد الآن وهذا ما يشكل مخاوف لدى المستثمرين الأجانب والمحليين في استغلال هذه الموارد المحلية.

3.3/ مشكلة الحصول على الموافقة: الطلب الموافقة على المشروع الاستثماري تعتو عملية معقدة وإن لحل المستثمرين يعانون من هذا المشكل الصعب الذي يتطلب نفس طويل وصير كبير بالإضافة إلى طول مدة دراسة الملفات الخاصة بالاستثمار التي تصل في بعض الأحيان إلى سنة كاملة .

4.3 / مشكلة الحصول على أراضي البناء: في حالة اذا ما تحصل المستثمر على الموافقة على الاستثمار فإنه قد يوجب مشكل آخر و هو مشكل الحصول على أماكن البناء لتنفيذ مشاريعه الاستثمارية والتي تكون على بعض الأحيان غير مهيأة أو صالحة للاستثمار.

ثالثا: الحلول

1- دعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة في إطارها الوطني والعالمي: لقد أصبحت قضية جذب الاستثمارات الخاصة المباشرة وغير المباشرة إحدى القضايا الهامة المطروحة، ففي على تقليص الاستثمارات العامة وتناقضت التدفقات الانمائية الحكومية الخارجية من الدول والمنظمات التمويلية فإنه من الطبيعي ان تقوم الاستثمارات الخاصة بدور المعوض لتلبية احتياجات التمويل الاستثماري ومن البديهي أن الموارد المحلية لن تكون كافية لتمويل جميع احتياجات جميع المشاريع الاستثمارية، وهذا يتطلب الاهتمام بتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى بلادنا المحتاجة لذلك، وهذه التدفقات تحكمها عوامل محلية واقليمية جامعة قسم منها اقتصادي بحت واغلبها مرتبط بمناخ الاستثمار العام للبلد نفسه، تشير الإحصائيات الا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الجزائر مازال بسيطا في الحجم والأهمية (مخناش ، 2013، صفحة 24)

2- تجاوز المشاكل الراهنة :

اذا كان واجبا على الدول حل إشكالية العقار باعتبارها أكبر المشاكل الراهنة أكبر مشاكل التي تواجه الاستثمار الخاص، وعليها بذلك العمل على تجاوز المشاكل الراهنة التي لا تقل صعوبة عن المشكل العقار وذلك عن طريق التحاد جملة من التدابير والإجراءات(شناق ، 2008-2009، الصفحات 148-149) .

- النشيط و توضيح الاجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار وذلك على كل المستويات.
- ضرورة الاعتماد على منهجية اتصال تسمح للمستثمرين الاطلاع على كل ما يتعلق بترقية الاستثمار.
- اعادة هيكلة القطاع البنكي، وتحديث ادارة الضرائب والجمارك وكذا وضع سياسة عقارية تتماشى واقتصاد السوق.
- انشاء بنك معلومات حول الامكانيات الموجودة والامتيازات والضمانات المقدمة وفرض الاستثمار المتوفرة.
- البحث عن أشكال جديدة لإشراك القطاع الخاص على تسير المرافق والمنشآت القاعدية.

3- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات:

ويكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيض الإجراءات البيروقراطية ووضع التحفيزات جبالية ومالية ملائمة وخاصة في المجالات التنافسية فمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجمد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة(الشريف و لمياء ، 2014، صفحة 244).

المطلب الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي الغير مباشر في الجزائر

تمثل البورصة مصدر التمويل في الجزائر لهذا ومن الضروري على الجزائر أن تؤسسها وكان ذلك بداية من 1988

أولاً: البورصة الجزائرية :

- 1- تعريف البورصة: هي السوق الذي تعقد فيه اجتماعات دورية في مواعيد معينة، لأجل القيام بعمليات شراء و بيع الأوراق المالية، وقد يطلق هذا اللفظ على مكان الاجتماع أو زمانه أو موضوع الصفقات التي تعقد.(شواورة، 2008، صفحة 45)
 - 2- هي سوق مستمرة ثابتة مكان تقام في المراكز المحارية في مواعيد محددة تجمع فيها أصحاب رؤوس الأموال ومساعدتهم للتعامل في الأوراق المالية وفقاً للنظم الثابتة ولوائح محددة(سليمان، 2005، صفحة 80/79).
 - 3- هي عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين النوع معين من الأوراق أو الأصل مالي معين
- من التعاريف السابقة تستنتج أن البورصة في السوق الذي يعقد فيه اجتماعات للقيام بعملية الشراء وبيع .
أوراق المالية فهي سوال منظمة مستمرة وثابتة.

1/ نشأة بورصة الجزائر

التحضر الفعلي لإنشاء البورصة كان ابتداء من سنة 1990 ومنذ ذلك الحين وإلى غاية الوقت الحالي مرت هذه العملية بعدة مراحل تذكر منها:

- 1/- المرحلة التقريرية: تبدأ هذه المرحلة من 1990/1992 لقد ظهرت فكرة انشاء بورصة الجزائر عام 1990م وينص المرسوم رقم 101/90 المؤرخ بتاريخ 27 مارس 1990م على مكانية مفاوضة قيم الحزينة بين المؤسسات، العمومية فقط كما أوضح المرسوم رقم 90-102 المؤرخ بتاريخ 27 مارس 1990 أنواع شهادات

الأسهم التي يمكن أن تقوم بإصدارها الشركات العمومية الاقتصادية وكذا شروط مفاوضاتها وبتاريخ 09 نوفمبر 1990 فإن صناديق المساهمة الثمانية قامت بتأسيس شركة ذات أسهم برأس مال يقدر ب 32008 ج

وقد تم تعديل قوانينها ورفع رأس مالها في فيفري 1992 إلى 9.320.000.000 كما غير اسمها لتحمل بذلك اسم بورصة الأوراق المالية بعد ما كان اسمها شركة القيم متداولة (زيدان و نورين ، 21-22 نوفمبر 2006).

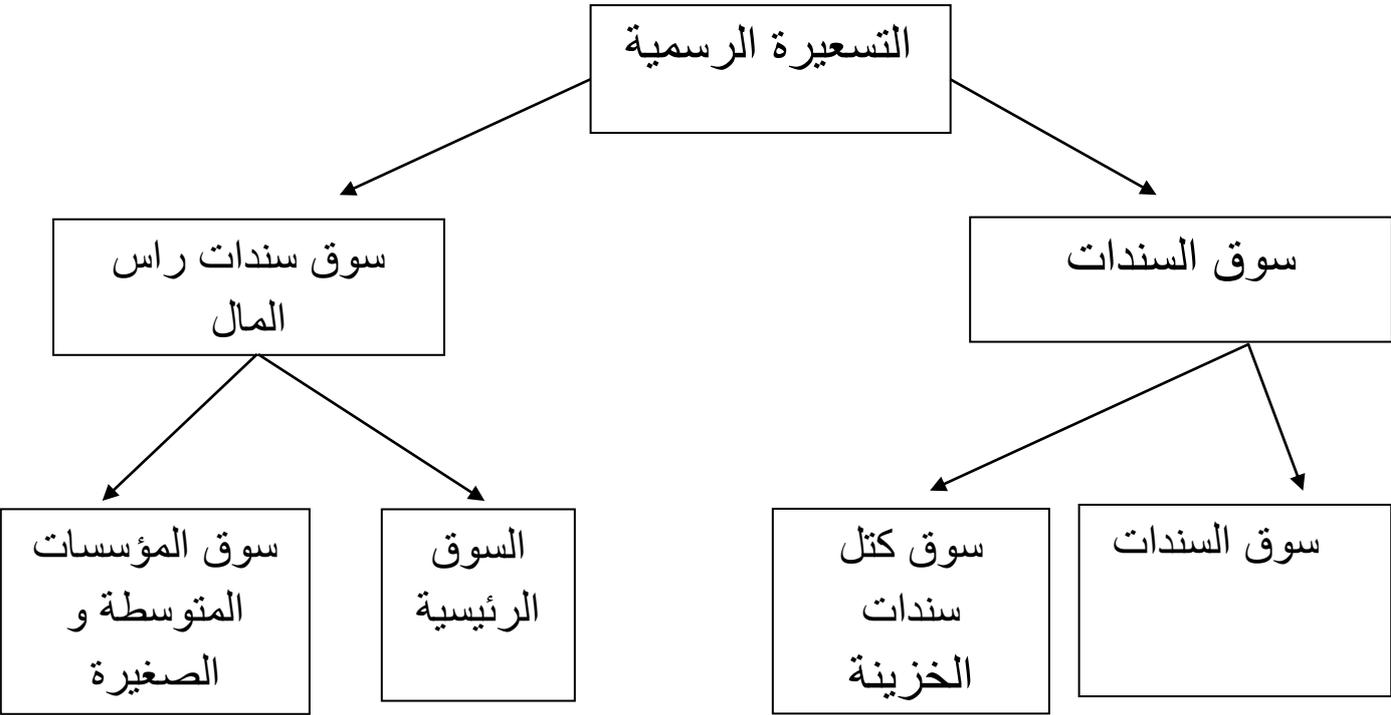
ب./ المرحلة الابتدائية: تبدأ هذه المرحلة من 1992/1996 لقد تمر في هذه المرحلة تعديل القانون التجاري. حيث منح قانون 04-88 المؤرخ بتاريخ 12 جانفي 1998 علمية المنازل الشركات العمومية من أسهمها لغير المؤسسات العمومية لهذا العرض وبموجب المرسوم التشريعي رقم 08-93 المؤرخ في 25 أبريل 1993 تم ادخال 2 بعض التعديلات على القانون التجاري (زيدان و نورين ، 21-22 نوفمبر 2006، صفحة 7).

1-مرحلة الانطلاق الفعلية: تبدأ هذه المرحلة من 1996 الى وقتنا الحالي مع نهاية 1996 كانت الظروف جاهزة من الناحية القانونية والتقنية لإنشاء بورصة القيم المنقولة، حيث لم وضع نص قانوني لإنشاء وتنظيم هذه البورصة وأصبحت البورصة مكان مادي بغرض تجارة (بورصة الجزائر).

أ- أسواق بورصة الجزائر.

- سوق سندات رأس المال يتضمن.
- السوق الرئيسية سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- سوق سندات الدين تتضمن سوق سيدات الدين (بورصة الجزائر).

الشكل رقم 1 التسعيرية الرسمية للبورصة :



المصدر : بورصة الجزائر الموقع الالكتروني www.sgbf.dz تاريخ الاطلاع 18 افريل 2024

ج- الهيئات المكونة لبورصة الجزائر :

- 1- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة تتكون من السلطة التنظيمية، سلطة الاعتماد والتأهيل، سلطة المراقبة والحراسة والتحقق. (المادة 22 المرسوم التشريعي ، رقم (93.10) المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة ، لسنة 1993 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 34. الجزائر ص 06)
- 2- شركة إدارة بورصة القيم المنقولة مسؤولة عن تنفيذ الإجراءات العملية والتقنية الضرورية للمبادلات على القيم.
- 3- المؤتمر المركزي على السندات هو شركة ذات أسهم يساهم فيها الوسطاء المعتمدون (05 بنوك) (والثلاث الشركات المصدر القيم المنقولة بالإضافة إلى شركة تسير بورصة القيم والخزينة العمومية وبنك الجزائر (لجنة تنظيم عمليات و البورصة و مراقبتها ،).
- 4- الوسطاء في عمليات البورصة وهم البنوك والمؤسسات المالية والشركات التي تتمحور نشاطاتها أساسا حول القيم المنقولة(بورصة الجزائر).

5- المصدرون: وهم عبارة عن أشخاص معنويين في شكل شركات مساهمة التدخل من أجل تمويل نشاطاتهم وتتم تدخلهم في البورصة بتقديم عرض عمومي للاذخار.(عثماني و شعبانية، 6-7 ماي 2012، صفحة 17)

ثانيا : المعوقات:

- 1- الوضعية الصعبة للمؤسسات الجزائرية التي عرفت اختلالات في توازنها على مستوى هيكلها المالي عجز الميزانية، وهذا الوضع لا يشجع الأفراد على الشراء اسهم هذه المؤسسات حيث تعتبر المردودية شرطا. اساسيا لجذب المدخرات وتوجيهها نحو الأصول المالية.-
- 2- لم تكن سياسة الجنابة المطبقة على القيم المنقولة بالمحفزة فقلنا ما كانت تشمل اعفاءات وهذا ما شكل عائقا بالنسبة السوق مالية ناشئة
- 3- ضعف القدرة الشرائية لدى جمهور المواطنين ويتالي قلة المدخرات الفردية، فمشكلة تدني الدخل الفردي وعدم استقرار أوضاع الفئات التي تحققه تحد من حجم الطلب على الأوراق المالية .
- 4- عدم وجود سوق كفاءة وسيطرة السوق الموازنة.(عثماني و شعبانية، 6-7 ماي 2012، صفحة 14)

رابعا - الحلول :

التحكم في المحيط الاقتصاد الكلي من خلال :

- 1- محاربة الاقتصاد الموازي .
- 2- اصلاح النظام الجبالي
- 3- التخفيض سعر الفائدة وذلك لأن تخفيض سعر الفائدة من شأنه تشجيع المدخرين إلى الالتجاء نحو سوق الأوراق المالية، باعتبار أن أصول المتداوله فيه تعتبر بداية للودائع المصرفية.
- 4- تسريع عملية الخصخصة : العدو البورصة آلية الخصخصة وذلك من خلال فتح رأسمال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين الخواص في سوق الأوراق المالية مما يؤدي إلى زيادة عرض الأوراق المالية في البورصة، وتبوع لفرص الاستثمار بالنسبة للمدخرين وبالتالي تحقيق شرط من شروط قيام السوق وهو عمل السوق.
- 5- تفعيل دور البنك المركزي والجهاز المصرفي في سمية البورصة ويتركز دور الجهاز المصرفي في تنمية سوق الأوراق المالية أساسا على مدى تحرير القطاع المالي

ويصطلح كل من البنك المركزي والبنوك التجارية بدور هام في مجال تطبيق الإجراءات السامية إلى التحقيق التحرير المالي وتخفيض القيود على عمليات سوق الأوراق المالية (بروهاشم ، نوردين ، و عقلية ، 2017/2016 ، صفحة 56/55)

المطلب الثالث: القروض الخارجية :

1- تعريف القروض الاجنبية : نظرا لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية ومتفق عليه تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية، قامت بوضع تعريف موحد في تقريرها السنوي وهو كالاتي >>إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويا إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوقا بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل (H.Dembinski, 1988) <<

2- أنواع القروض الأجنبية التجارية: تعد القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي تمت بشكل سريع، وتتكون هذه القروض من ثلاثة أنواع هي فروض السندات والقروض المصرفية التجارية و إئتمانات التصدير وفي ما يلي شرح موجز لكل هذه الأنواع من القروض.

1-2 الفروض المالية (قروض السندات): وهي أحد أشكال استثمارات المحفظة عن طريق شراء الأسهم والسندات في منشآت البلدان النامية تدفقات الأموال الساخنة، ففي السوق الدولية للسندات تقوم الحكومات بالاقتراض طويل الأمد (255 سنة) وذلك من خلال إصدار السندات والتي يقوم المستثمرون في البلدان المتقدمة بشراء هذه السندات من خلال الوسطاء.

وبين عامي 1989 و 1997 ازدادت التدفقات الكلية للمحافظ الاستثمارية أكثر من 1150%، أي من 7.5 إلى 86.3 مليار دولار، حيث مثلت منها تدفقات الأسهم زيادة بنسبة 900%، وأكبر مستفيد في تلك المرحلة هو المكسيك الذي أصبح فيما بعد ضحية، حيث استقبلت المكسيك حوالي 25% من تمويلها الخارجي بهذا الشكل، لكن سنة 1995 شهدت انهيار حاد في سوق الأسهم بعد تخفيض البيزو بنسبة 35%، مما أدى إلى خسارة المشترين أكثر من 60% من أموالهم (حامد، صفحة 250)

ونفس الأزمة حدثت في دول جنوب شرق آسيا سنة 1997، حيث أدى الانخفاض الحاد في سوق الأسهم والسندات إلى رعب المستثمرين الأجانب متمثلا في صافي التناقات الخارجية الذي بلغ 12مليار دولار. (تودارو، 2009، صفحة 676)

2-2 القروض المصرفية التجارية: هي القناة الأخرى والأحدث لتحويلات رأس المال وخاصة في سوق العملات الأوروبية الذي يعود تاريخه إلى الستينيات، وقد بلغ حجم هذا السوق في عام 1979 نحو 475 مليار دولار والعملات الأوروبية التي كانت سائدة في عملات مودعة في بنوك خارج البلد الذي أصدر تلك العملات، لذلك فهناك دولار أوروبي ومارك أوروبي وهكذا، وتمنح القروض من العملات الأوروبية عادة لفترات أقصر من فروض السندات وأن سعر الفائدة التقليدي لهذا الغرض هو سعر الإقراض فالمقترضون يدفعون علاوة إلى بلوك لندن وذلك استنادا إلى تقديرات السوق بالنسبة للمخاطر، وأن العلاوة المدفوعة من قبل البلدان النامية هي عادة أعلى نظرا لارتفاع المخاطر فيها (القرشي، 2007، صفحة 77)

وقعت الجزائر منذ سنة 1986 في أزمة مديونية مرتفعة وبشكل ملحوظ أدى إلى الدخول في إصلاحات مع صندوق النقد الدولي، حيث سجلت الديون الخارجية في الجزائر مستويات قياسية سنوات التسعينات و بمتوسط قدر بـ 29449.7 مليون دولار، حيث شهدت سنة 1998 أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة، ومع دخول الجزائر في الألفية الجديدة وتحسن المداخيل جراء ارتفاع أسعار النفط بدأت المديونة في تراجع ملحوظ، فخلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية الأزمة المالية لسنة إلى غاية الأزمة المالية لسنة

2008 سجلت الديون متوسطا قدر بـ 16985.75 مليون دولار، أما الفترة 2009/2020 بلغت الديون في متوسطها حوالي 5770.81 مليون دولار رغم أزمة انخفاض أسعار النفط في منتصف سنة 2014 و 2019 وأزمة كوفيد . (صحراوي، مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لأداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي 1990/2021، 2023).

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات لحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المطلب الرابع: المعونات الأجنبية:

1- تعريف المعونات الاجنبية :

نتجه غالبية الآراء إلى عند المعونات الأجنبية كافة التحويلات المالية التي تتم وفق شروط وقواعد ميسرة، بعيدا عن القواعد والأسس المالية التجارية السائدة وفقا لظروف السوق (قمومية، 2017، صفحة 53). كما عرفت لجنة مساعدات التنمية معونات التنمية الرسمية بأنها الموارد المتدفقة من الدول

الغنية إلى الدول النامية، ولكن يجب أن تحقق هذه الموارد ثلاثة شروط رئيسية هي (عباس، 2012، صفحة 71):

- أن تكون من مصادر رسمية.
- أن تكون بغرض التنمية.
- أن تحتوي على شروط امتيازية، أي عنصر المنحة لا يقل فيها عن 25%.

تقدم الحكومات المنح عادة من خلال مؤسسات إنمائية رسمية كالمؤسسة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة التنمية الخارجية البريطانية، كما توجد مساعدات خاصة غير رسمية مقدمة من منظمات غير حكومية ومع ذلك فإن المساعدات الرسمية فقط هي التي يتم قياسها وموجودة في الإحصائيات الرئيسية (وحيث، 2019-2018، صفحة 62). إن معظم الهيئات المانحة للمساعدات تقدم هذه المساعدات على شكل رأس مال أو مساعدات فنية ومعظمها تأخذ شكل مساعدات المشروعات لكن بعض الهيئات الثنائية تقدم مساعداتها على شكل فروع البرامج وهي نوع من المساعدات العامة لغرض دعم ميزان المدفوعات.

وقد ازدادت المساعدات الإنمائية الرسمية على المستوى العالمي من 29.4 مليار دولار في عام 1985 إلى نحو 55.5 مليار دولار عام 1996، ثم ارتفعت إلى 108.8 مليار دولار عام 2005 ثم إلى 152.51 مليار دولار عام 2015، ثم 157 مليار دولار سنة 2016 (الدولي، 2018) إلا أن هذه التدفقات، حتى في حالة ارتفاعها ستظل قاصرة عن بلوغ مستوى التعهدات المحددة.

2-دوافع تقديم المعونات الأجنبية: هناك عدد من الدوافع تذكرها في ما يأتي:

- الدوافع الأخلاقية الإنسانية، أي مساعدة البلدان الفقيرة.
- الدوافع السياسية والعسكرية والتاريخية، حيث أن معظم المساعدات الأمريكية وجهت بهدف عدم انتشار الشيوعية، كما تركزت المساعدات البريطانية والفرنسية في مستعمراتها القديمة.
- التوقع الاقتصادية للبلدان المتقدمة، فالاستثمار في البلدان النامية لا يهدف فقط إلى زيادة معدل النمو للبلد النامي ولكن لتحسين مستوى الرفاهية في البلد المقدم للمساعدات، وهكذا فإن المساعدات الدولية هي نافعة للطرفين معا.

لقد تميزت تدفقات المعونات الأجنبية إلى الجزائر بالتذبذب خلال فترة التمويل الدولي بارتفاع قيمتها حيث بلغ متوسط الفترة 1990/2000 حوالي 280.56 مليون دولار، ومع حلول الألفية الجديدة تم إقرار خلال المؤتمر اهدا ف الألفية الجديدة تقديم مساعدات إنمائية للدول النامية من طرف الدول المتقدمة، لترتفع المعونات الأجنبية ويسجل بذلك متوسط الفترة الممتدة من 2001-2008 حوالي 280.10 مليون دولار، لينخفض بعدها المتوسط خلال الفترة 2009-2020 لحوالي 184.50 مليون. (صحرابي، مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لأداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي 1990/2021، 2023).

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات لحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المطلب الخامس : تحويلات المهاجرين:

تعريف تحويلات المهاجرين:

تعرف دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2010، وأنها التحويلات الخاصة الحالية من العمال المهاجرين الذين يعدون مقيمين في البلد المضيف إلى متلقين في بلدهم الأصلي، إذا كان المهاجرون يعيشون في البلد المضيف العام واحد أو أكثر، فإنهم يعدون مقيمين بغض النظر عن وضعهم بصفتهم مهاجرين، أما إذا كانوا قد عاشوا أقل من عام واحد في البلد المضيف فالمبلغ الذي يحصلون عليه بعد تعويضات للعاملين وتحويلات المهاجرين في القيمة الصافية لما يقوم به المهاجرون بتحويله من أصول من بلد إلى آخر عند وقت الهجرة فترة زمنية لا تقل عن سنة (وحيث، 2019-2018، صفحة 64).

ب - محددات تحويلات المهاجرين

ان معظم الدراسات التي تناولت محددات تحويلات المهاجرين خلصت إلى خمسة محددات رئيسية مرتبطة بقرارات التحويل إلى البلد الأصلي، تذكرها بإيجاز كما يلي (rachid, 2007, p. 10):

1- الإيثار النقي: بعد المهاجر رعاية أسرته المتبقية في البلد الأصلي أحد أكثر أهم الدوافع البديهية التحويل أمواله إلى البلد الأصلي.

2- فائدة شخصية بسيطة: يمكن أن يكون للمهاجر دافع آخر للقيام بتحويلات مالية لبلده الأصلي وهو الفائدة الشخصية لهذا المهاجر والفائدة الشخصية هي دافع من أجل أفق مستقبلية ترتبط بالإرث أو رغبة المهاجر رعاية أفراد أسرته المتبقية بالبلد الأصلي لممتلكاته المتواجدة بهذا البلد.

3- الترتيبات الأسرية الضمنية المشاركة في التأمين والقرض: هذا المحدد يعتمد على أن فكرة المساعدات والإعانات التي يتحصل عليها المهاجر قبل الهجرة يسدها بعد الاستقرار بالمهجر (rachid, 2007, p. 10).

4- هدف ادخار المهاجر: يرتكز هذا الدافع على فكرة أن التحويلات ترتبط بالهدف الذي حدده المهاجر من وراء مشروعه الهجري، والذي يتمثل بالعودة إلى البلد الأصلي بعد ادخار مبلغ معين يسمى هدف الادخار (OCDE, 2016, p. 156).

5- قرارات إدارة أو تسيير المحفظة: تقوم فرضية إدارة محفظة الأوراق المالية على فكرة توجيه مدخرات المهاجر والذي ليس بحاجة إليها إلى استثمار اقتصادي ذو مردود نسبي يختلف من بلد الآخر، وهذا تفسر التحويلات على أنها قرار فردي يتسم بالرشادة يتوقف على معدل العائد على التحويلات أي توقع مالية تشترط على المهاجر توفر ظروف مواتية للاستثمار في وطنه الأصلي (الخواجة، 2007).

تتميز تدفقات تحويلات المهاجرين في الجزائر بالضعف و التذبذب الواضح خلال فترة التمويل الدولي والمحلي، وتتراوح مقدار التحويلات خلال الفترة 1990-2000 بمتوسط قدر ب1024.27 مليون دولار، أما الفترة 2001-2008 بلغ متوسط تحويلات المهاجرين حوالي 814 مليون دولار، لينخفض لمتوسط أكثر خلال الفترة 2009-2020 بحوالي 239.17 مليون دولار. (صحراوي، مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لأداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي 2021/1990، 2023)

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات لحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المبحث الثاني : دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

التمويل المحلي يترجم في ميزانية الجماعات المحلية من خلال إيراداتها، والتي تحول إلى نفقات ملزمة لهذه الهيئات لتحقيق المنفعة العامة، كما تتجه إلى البرامج التنموية في شكل مخططات بلدية أو ولائية للتنمية.

المطلب الأول : المخططات التنموية المحلية : تتمثل في:

أولاً: مخططات البلدية للتنمية المحلية :

1. تعريفه : عرفه المرسوم التنفيذي 36 /73 المؤرخ في 09 /08 /1973 على أنه مجموعة من الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعات المحلية وهو عامل لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وعامل إدماج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الوطني، فهذه المخططات تجعل المجالس الشعبية البلدية تتكفل باختيار وصياغة وتنفيذ نشاطات التنمية المحلية (بن مالك، 1995، صفحة 177).

و حسب المادة 107 من قانون البلدية اشترطت أن يكون هذا المخطط يتماشى مع المخطط القطاعي للتنمية والمخطط الوطني للتنمية ويقوم المخطط البلدي للتنمية على عدة مبادئ هي : مبدأ شمولية التخطيط أي يعم كل البلديات، ومبدأ إلزاميته أي إجبارية التخطيط لتحقيق التنمية حسب إمكانيات البلدية.

2/1 مراحل تحضير المخطط : يمر المخطط البلدي للتنمية بعدة مراحل (الدكتورة وهيبة، صفحة 101/100):

- المرحلة التحضيرية: يتحمل فيها المجلس الشعبي البلدية مسؤولية البدء في عملية التحضير للمخطط أثناء مداولته العادية أو الاستثنائية، وتشكيل فرق التخطيط المتكونة من عدة فعاليات محلية وتتمثل في اللجان المؤقتة والمجتمع المدني ومكتب الدراسات، ولا تتجاوز مدة ذلك 06 أشهر .

- مرحلة الانطلاق :مدتها أسبوعين، تقوم اللجان المؤقتة بعملية التوعية والإعلام، وعقد اجتماع تأسيسي تحت رئاسة رئيس البلدية وبحضور أعضاء المجلس الشعبي البلدي ومكتب الدراسات تحضيرا لانعقاد ورشة الانطلاق الرسمي لعملية التحضير للمخطط .

-مرحلة التشخيص : هدف المرحلة هو تحديد الإمكانيات والعوائق الموجودة محليا من طرف المجلس والمواطنين ومدتها أربعة أسابيع.

- مرحلة المصادقة على المخطط :تتم المصادقة أولا على المخطط من طرف المجلس الشعبي البلدي بموجب مداولة، وثانيا مصادقة السلطة الوصية للترخيص بالتنفيذ .

3/1 أهدافه : يهدف وضع المخطط البلدي للتنمية إلى تحقيق تنمية في عدة مجالات اقتصادية منها واجتماعية :

-الري: توفير المياه الصالحة للشرب والتطهير.

-الفلاحة ::الاهتمام بهذا المجال يتحدد حسب نوعية نشاط كل بلدية .

-المنشآت القاعدية الاجتماعية وتشمل المؤسسات التعليمية، المراكز الثقافية

-المنشآت القاعدية الاقتصادية من طرقات والنقل ...

-لمنشآت القاعدية الإدارية وتشمل مقرات البلديات و فروعها... (ريان، 2006، صفحة 105)

ثانيا - المخططات القطاعية :

1 أقسامها : تنقسم المخططات القطاعية إلى برامج قطاعية مركزية وبرامج قطاعية غير مركزية :

/- البرامج القطاعية المركزية : وهي مشاريع كبيرة لها بعد وطني أو جهوي،الهدف منها تهيئة الإقليم

وتحتوي على المستوى المحلي على أبعاد جغرافية تشكل محاور للتشغيل، وتسجل هذه المشاريع بعنوان وزارات الهيئات المختصة .

ب/-البرامج القطاعية غير مركزية : و هي مخططات ذات طابع ولائي وفيه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تخضع لوصايتها وتسجل باسم الوالي، ويحضر على مستوى المجلس الشعبي الولائي بدراسة اقتراحات مشاريعه ويصادق عليه، وتدرس الجوانب التقنية منه من طرف الهيئة التقنية، و يسهر الوالي على تنفيذه. (الدكتورة وهيبة، صفحة 102)

2/1أهدافها: تهدف هذه المخططات إلى تطوير مختلف القطاعات وطنيا ومحليا :

-البحث عن التوازن بين الموارد المحلية والموارد الوطنية.

-تنمية الاستثمار والقطاع الإنتاجي لتلبية للحاجيات العامة.

-خلق مناصب شغل جديدة.

-تحسين مستوى الاستجابة للحاجات العامة خاصة في مجال التعليم،السكن، الصحة.

- فك العزلة عن المناطق النائية.

-تحقيق التنسيق بين البرامج على المستويين المحلي و المركزي (بن موسى، 2006، صفحة 105)

ثالثا:برامج التنمية المحلية الأخرى : تتمثل في كل من :

1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي : جاء هذا البرنامج بموجب قانون المالية لسنة 2002 بموجب المادة 230 ،ويغطي هذا البرنامج الفترة الممتدة بين 2001/2004 وهدفه إنعاش الاستثمار العمومي مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة، ومتابعة تنفيذ هذا البرنامج ميدانيا كلف بها الوزراء، فكل منهم مكلف بولايتين أو ثلاث ولايات، ويكون ذلك بضبط جدول خرجات ميدانية تتم بهدف إعطاء انطلاق الأشغال ويجتمع مجلس الوزراء الذي يجتمع كل ستة أشهر لدراسة هذا الملف . كما يهدف إلى خلق مناصب شغل، تحسين ظروف المعيشة للمواطنين، ويهتم بالجودة والسرعة في الانجاز، ومثال المشاريع التي يهتم بها : إعادة تأهيل وصيانة المنشآت المتضررة نتيجة الكوارث الطبيعية، إنهاء العمليات التي هي في طور الانجاز . (الدكتورة وهيبة، صفحة 103)

2 برنامج صندوق الجنوب :

ظهر هذا البرنامج بموجب المادة 05 من المرسوم التنفيذي 485 /06 (المرسوم التنفيذي رقم 06/485 المؤرخ في 23 /12 /2006 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص لتطوير مناطق الجنوب، جريدة رسمية عدد 84)، لما تتميز به منطقة الجنوب من هشاشة في مواردها وتواجه اختلالات تهدد النشاط الزراعي بسبب بيئتها المتذبذبة، كذلك الآثار التاريخية، فجاء هذا البرنامج للتكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعرفه مقارنة بالمناطق الأخرى.

و البرامج التي تمول من الصندوق مثلا مشاريع الاستصلاح المكثف، حماية وتثمين الأوساط الطبيعية للحيوانات والنباتات والأماكن الأثرية والتاريخية والمعمارية.

3 الصناديق الخاصة :

تتكفل هذه الصناديق بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المختلفة مقارنة بولايات أخرى في إطار سياسة التوازن الجهوي، ومن هذه الصناديق : صندوق الكوارث الطبيعية، الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وغيرها.

مجلس النقد والقرض :

رغم إصدار قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 والذي يعتبر نقطة التحول الأبرز في هذا السياق، حيث تم بموجب هذا القانون إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة متمثلة في مجلس النقد والقرض، انعكس على معدلات الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص حيث بلغ متوسطه طيلة فترة 1990-1999 حوالي 14.72%، وبحلول الألفية الجديدة واستقرار الأوضاع تم إصدار عدد من القوانين التي تعدل وتتم بعض نصوص قانون النقد والقرض أهمها الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، تحسن المعدلات خلال سنوات 2013-2000 حيث بلغ المتوسط 12.42%. أما السنوات التي تلت انخفاض أسعار البترول بلغ المتوسط 23.96% مسجلا ارتفاعا مقارنة بالفترات السابقة، وبالنظر إلى غياب سوق أوراق مالية فعالة في الجزائر فإن التطور المالي بها تقوده بشكل كامل مؤشرات تطور القطاع المصرفي (صحراوي، الأبعاد المؤسسية وسوق العمل في الجزائر، 2019، صفحة 114).

وكالة ترقية و دعم الاستثمار (ASPI) :

تأسست هذه الوكالة عام 1993 وذلك بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات،

وهي جهاز الحكومي لها الطابع الاداري أنشأ الخدمة المستثمرين، وقبل مضي سنة من تأسيسها أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والاجنبي في الجزائر، ويتميز عمل الوكالة بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بالمناخ الاستثماري في البلاد وبإعداد الملفات الخاصة بالفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين.(الجزائر فرص للعمال و الاستثمار، 1999، صفحة 42)

ولقد دعم قرار نشأة وكالة ترقية ودعم الاستثمار، صدور المرسوم التنفيذي 94-319 الذي يدعو الى تحديد صلاحياتها و تنظيم سيرها. (المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 اكتوبر 1990 ، المتعلق بنشأة وكالة ترقية و دعم الاستثمار و تحديد تنظيم سيرها) .

2.1/ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات: (ANDI)

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار جاءت ANDI لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا APSI في 20 أوت 2002، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تعني بخدمة المستثمرين الوطنيين والاجانب على حد سواء(nation unies rapportd).

3.1/ المجلس الوطني للاستثمار (CNI) :

يعتبر هذا الجهاز من التحديات الكبرى للمرسوم 2001، وهو جهاز جديد يعمل تحت وصاية رئيس الحكومة يشكل من: (المرسوم التنفيذي رقم 01-218 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 ، المتعلق بتنظيم و هيكله المجلس الوطني للاستثمار المادة 04).

- الوزير المكلف بالمالية.
- الوزير المكلف بالجماعات المحلية .
- الوزير المكلف بطاقة والمناجم
- الوزير المكلف بالتجارة
- الوزير المكلف بالمساهمة وترقية الاستثمار

الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني :تأثير التمويل المحلي على التنمية المحلية :

تتأثر التنمية بالتمويل المحلي بصورة طردية ونوضح ذلك من خلال العناصر التالية :

أولا: ضرورة توفير الموارد المالية المحلية لتحقيق التنمية المحلية :

1 أساس تحقيق التنمية المحلية: إن هدف الإدارة المحلية يكمن في الرفع من المستوى المعيشي لأفراد مجتمعها المحلي وذلك من خلال تحقيق تطوير من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكل هذا يفرض لتحقيقه موارد مالية تتناسب معها، وبالتالي على الإدارة المحلية الاعتماد على مواردها المالية بأكبر قدر ممكن من أجل تحسين الخدمة العامة.

2 ارتفاع تكلفة إقامة المشاريع التنموية المحلية :

وهذا الارتفاع يرجع إلى عدة أسباب وعوامل :

-**العوامل الداخلية:** وتتمثل في عدم كفاءة الإدارة في ترشيد التكلفة وفي إدارتها للخدمات والمشاريع الخاصة بالتنمية السليمة المتعارف عليها في هذا المجال، وارتفاع أسعار الخدمات ومستلزمات تقديمها، إقامة المشاريع، بالإضافة إلى الإهمال والتسيب في تقديم الخدمة (خنفري، 2011، صفحة 39)

- **عوامل خارجية:** تتمثل في كل من السياسات الاقتصادية والسياسات العامة والمتغيرات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على ارتفاع التكلفة في تقديم الخدمات إقامة المشاريع التنموية ومثالها فرض فوائد مرتفعة على القروض التي تأخذها الهيئات المحلية مما يؤدي إلى تغادي اللجوء إليها، كما أن التغيرات الاقتصادية العالمية تؤثر في التكلفة الخاصة بالتنمية المحلية بسبب ارتفاع تكاليف المستلزمات والخامات والمعدات المستوردة وبالتالي ترتفع تكلفة تقديم الخدمات المحلية، لذلك كان لزاما على الإدارة المحلية بذل أقصى الجهود لتوفير الموارد المالية الذاتية لإقامة المشاريع التنموية المحلية والإنقاص في قيمة الخدمات المحلية (رشيد، 1986)

3 - تزايد الحاجة إلى الاعتماد على التمويل الذاتي للتنمية المحلية :

وذلك تغاديا للإعانات الحكومية المركزية والتي يتبعها خضوع الإدارة المحلية أكثر للرقابة المركزية في أعمالها، الأمر الذي يزيد من مساهمة المواطنين في تكاليف المشاريع المحلية أو بسداد القروض الواجبة عليهم الأمر الذي يدعم كيان الإدارة المحلية . (الدكتورة وهيبة، صفحة 104)

4- ضرورة الإسراع في معدلات التنمية المحلية :

وهذا لمعالجة النقص الكبير في معدل التنمية المحلية، وذلك لرفع مستوى معيشة المواطنين.

ثانيا - مشاكل التمويل المحلي :

عرفنا أن الإدارة المحلية عليها أن توفر لموارد المالية لتحقيق التنمية المحلية، لكن رغم مساعيها في ذلك

إلا أنها تعترضها مشاكل في الحصول على هذه الموارد المكونة من مصادر داخلية وهي المداخيل الجبائية إضافة إلى المصادر الخارجية والمتمثلة في الإعانات والقروض والوصايا التي تلجأ إليها في حالة نقص الموارد الداخلية . (الدكتورة وهيبة، صفحة 105)

1- مشاكل التمويل الداخلي :وهو التمويل الأساسي للجماعات المحلية لكن تعترضه مشاكل هي :

- ضعف الجباية المحلية وهيمنة الدولة عليها، حيث أن الجماعات المحلية تحصل الضريبة بناء على القانون بناء على مبدأ "لا ضريبة بدون قانون"، لكن في حدود النسب المحددة قانونا والتي تعد ضعيفة مقارنة مع الدولة والتي تتقاسم معها ناتج الضرائب والرسوم (- القانون رقم 84 / 17 المؤرخ في 07 / 07 / 1984 المتضمن قانون المالية ، 1984)،

وهذه النسب لا تتناسب مع الاختصاصات والخدمات المخولة للإدارة المحلية، بالإضافة إلى هيمنة الدولة على المصادر الجبائية الهامة لصالحها والإدارة المحلية فأغلبها تطبق على النشاطات الموجودة على إقليمها مما يؤدي إلى ثقل الجهاز الجبائي المحلي بسبب هذه المركزية وعدم اهتمام الإدارة المحلية بمواردها، ويجعلها تابعة دائما للإعانات من طرف الدولة، بالإضافة إلى قدم النظام الذي أصبح لا يتناسب مع التطورات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية (خنفري، 2011، صفحة 118) .

-التهرب الضريبي الذي يؤدي إلى حرمان الجماعات المحلية وكذلك الدولة من مبالغ كبيرة تساهم في الاستثمار في جميع المجالات بسبب تهرب الأشخاص سواء الطبيعيين منهم أو المعنويين من دفع الضرائب الملزمين بها، خاصة بعد ظهور السوق الموازية أو السوداء .

-كثرة الإعفاءات من الضرائب في بعض المجالات مثل : التصدير لتشجيع العملة الصعبة، السياحة لتطويرها.

-عدم التكافؤ بين إيرادات الجماعات المحلية ونفقاتها، حيث أن النفقات متغيرة ومتطورة من سنة لأخرى، لا تستطيع الإدارة المحلية مواكبتها . (الدكتورة وهيبة، صفحة 106).

2- مشاكل التمويل الخارجي :

والمتمثل في الإعانات والوصايا والقروض التي تلجأ إليها الإدارة المحلية لتغطية العجز في مواردها، لكن توجد عقبات تمنعها من اللجوء إليها تتمثل في :

- توجيه القرار المحلي وهو نتيجة ما تقدمه السلطة المركزية من إعانات للجماعات المحلية، فتتولى بنفسها قيادة عملية التنمية وتحدد الحاجيات المحلية والمناطق الواجب ترقيتها عمرانيا بقرارات صادرة عنها مع

أخذ رأي السلطة المحلية، أو تفرض عليها العمل المشترك مع المصالح التقنية للدولة (بوعمران، 2010، صفحة 70).

- تخصيص الإعانات، حيث تتلقى الجماعات المحلية الإعانات من الإدارة المركزية إما بصفة إجمالية أو تخصيصية وهي غالبا ما يعتمدها المشرع بهدف تسيير الموارد المالية بصورة عقلانية وتحقيق التنسيق المالي، فتحوّلت الإعانات من وسيلة دعم إلى وسيلة تدخل مما يفقد الإدارة المحلية حرية التصرف في الإعانات.

- تخطيط التنمية المحلية حيث تقوم الدولة بإدراج المخططات التنموية البلدية ضمن المخطط الوطني بسبب عجزها عن تحمل المصاريف اللازمة لرسم مخططاتها التنموية، وتبقى سلطة التنفيذ والرقابة بيد الوالي والوزير.

- رقابة النشاط التنموي والذي يتم من خلال تقارير دورية تلتزم الإدارة المحلية بإرسالها حول تطور استهلاك الاعتماد والانجاز، بالإضافة إلى التأشير كرقابة تقنية على المشاريع ومتابعتها من طرف الدولة. (الدكتورة وهيبة، صفحة 106/107)

ثالثا - انعكاس التمويل المحلي على التنمية المحلية:

إن علاقة الموارد المحلية بالتنمية علاقة طردية، فكلما زادت الموارد المالية الذاتية زادت معدلات التنمية وفي حالة ضعف الموارد تنعكس سلبا على عملية التنمية كما يلي :

1- العجز المالي للميزانية: الأمر الذي يرجع إلى عدم التكافؤ الواضح بين لنفقات التي تفوق بكثير الإيرادات والسبب في ذلك يرجع إلى :

- النمو السريع لنفقات الميزانية المحلية بسبب عدد السكان المتزايد وبالتالي الطلبات المتزايدة، ارتفاع وانخفاض الأسعار وزيادة التكاليف، استقلالية المؤسسات بسبب دخول الجزائر نظام اقتصاد السوق (احمد، 2010، صفحة 204)

- ضعف الموارد المالية المحلية والتي تتمثل في مدا خيل جبائية ومدا خيل الممتلكات، فالأولى يحدد نسبها القانون وتهيمن الدولة على أقوى الضرائب، أما الثانية فضعيفة لعدم وجود فهرس عقاري في معظم البلديات، وعدم مراجعة أسعار الإيجار.

- ضعف التأطير وتسيير المصالح المحلية .

- اختلال النظام الجبائي بسبب التهرب الضريبي والغش الضريبي و التحايل.
- عشوائية التقسيم الإداري لأقاليم الدولة وذلك لعدم مراعاة الجوانب الاقتصادية والبشرية وإنما راعت الجوانب الإدارية والاجتماعية لتقريب الإدارة من المواطن . (الدكتورة وهيبة، صفحة 107)
- 2- المديونية:** هي حالة ما إذا كانت النفقات العامة الإلزامية التي وردت في الاعتمادات التقديرية غير كافية، فيتم سدادها بتجاوز الاعتمادات، والمديونية لها عدة أسباب منها:
 - التقدير غير السليم للنفقات والإيرادات ، أو استعمال نفقات بدون اعتمادات كافية .
 - عدم احترام قواعد تسيير المحاسبة العامة.
 - التكفل بنفقات جديدة لم تقدر في الميزانية مثل مصاريف تطبيق أحكام أقرارات قضائية ضد البلديات.
 - نقص الكفاءات المهنية والعلمية المؤهلة للإشراف على الشؤون المالية للبلديات .
 - لانعكاسات الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية كغلق المؤسسات وتسريح العمال التي تصبح عالية على البلديات.
 - لقانون يفرض المصادقة على ميزانية متوازنة وفي حالة العجز تتحمل الجماعات المحلية ذلك بالاستدانة، وهذا هو الواقع لأن هذه الأخيرة غالبا ما تلجأ إلى التوازن الوهمي للحصول على المصادقة . (الدكتورة وهيبة، صفحة 108)

- 3 - عدم التحكم في النفقات المحلية:** الأمر الذي يرجع إلى ضعف التمويل المحلي مقارنة مع ما تقرضه الدولة من نفقات إجبارية، مما يصعب على الجماعات المحلية التحكم في نفقاتها بما يتناسب وحاجياتها. و فرض هذه النفقات الإجبارية لدفع الإدارة المحلية للتكفل بالنفقات الضرورية الملقاة على عاتق البلدية والنفقات المتعلقة بسداد الديون الواجبة الأداء في إطار القرض (المادة 199 من القانون رقم 11/10 المؤرخ في 2011/06/22 يتعلق بالبلدية). وفرض هذه النفقات الإجبارية يمتص أكبر نسبة من الميزانية مما يؤدي إلى عدم تمكن الإدارة المحلية من الاهتمام بالمشاريع التنموية والاكتفاء بإعانات الدولة.

المطلب الثالث: آليات تفعيل التمويل المحلي للجماعات المحلية :

- حتى تتمكن الجماعات المحلية من توفير موارد مالية تسمح بالتنمية المحلية، وتسهم في سد حاجاتها تلجا إلى تفعيل مجموعة من الآليات تتمثل في: (عبدالله بلخيري، 2022، صفحة 253/252)

- ضرورة إشراك البلديات في الجباية المحلية: وهذا عن طريق المساهمة في تحديد وعاء الضريبة، ونسبتها وكيفية تغطيتها وهذا لمعرفة الجيدة للوسط الاجتماعي والاقتصادي والمصادر الجباية، مع تحلي الدولة عن بعض الضرائب. الصالح الجماعات المحلية، خاصة تلك التي تتميز بسهولة حصرها مثل الضريبة على الرواتب والأجور وكذلك الحال بالنسبة للرسم على التسجيل الذي يطبق على تحويل رؤوس الأموال إلى جانب تعميم الرسم على السكن في جميع البلديات وليس فقط في البلديات مقر الدائرة، تأسيس رسم على تنقل السيارات السريعة وشاحنات الأشغال العمومية، مع تعزيز المصالح الجبائية بطرق مبتكرة لمكافحة الغش و التهرب الضريبي .

- ترشيد الإدارة الجبائية: لا يعتمد نجاح فرض الضرائب على قدرة الإدارة. الجبائية من حيث الفعالية والتحكم فقط في الوعاء والتحصيل، وإنما أيضا بالتحكم في الإقليم الجبائي كاملا، وهذا يتطلب الحضور القوي للإدارة الجبائية، من خلال ترشيد مؤشرات الأداء والتي تتمثل في تكوين إطاراتها وتوفير الوسائل المادية والتقنية اللازمة حسين أدوات التحصيل الجبائي يقتضي إشراك البلديات في عملية التحصيل وتحضيرها للاضطلاع بهذه المهام لوحدها في المستقبل، عن طريق توفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لذلك

كما أن تحسين الإيرادات يتطلب من المنتخبين المحليين انتهاج سياسة تحسيسية لفائدة المكلفين بالضريبة ، عن طريق توعيتهم بالدور التنموي الهام الذي تلعبه الضرائب في خدمة المرفق العام، وهذا عن طريق تنظيم أيام دراسية ، أبواب مفتوحة، حملات توعية، إعداد مناشير تبين حقوق والتزامات المكلفين بالضريبة.

في المقابل، فإن السلطات المحلية مطالبة بتنفيذ وعودها التنموية، حتى يشعر المواطن بالتغيير الناتج عن مساهمته في زيادة موارد الميزانية عن طريق دفعه للضرائب المستحقة.

المطلب الرابع: معيقات التمويل المحلي :

1- 1 - الغش والتهرب الجبائي : إن هذا المشكل يمس كل من الدولة و الجماعات المحلية حيث يحرمها من مبالغ ضخمة يمكن توجيهها للاستثمار في مجالات عديدة و ذلك لأن الضريبة تمثل عبئا على الفرد، إذ لا يوجد مقابل مباشر لها، إنما يدفعها مساهمة منه في الأعباء المالية، وعليه يسعى المكلف إلى عدم دفعها مقصودا المخالفة أحكام القانون الجبائي أي الغش الضريبي و الذي يتم في ظرفين أساسيين هما (خفري، خيضر، 2011، صفحة 126):

إما بالعمل على عدم الالتزام بالضريبة، ويكون ذلك بكتف المكلف لعمله التجاري عن المصالح الضريبية أو عدم التصريح بها.

- وإما بالتهرب من دفع بعض الضرائب والذي يكون بتقديم تصريحات خاطئة ناقصة أو مزيفة، وهذا يشكل خسارة كبيرة للإيرادات الضريبية المحلية و يرجع سبب الغش إلى عدة عوامل أهمها (خنفري، خيضر، 2011، صفحة 126):

- عدم وجود نظام للحوافز مما أدى إلى إحباط و يأس الكفاءات و منه اللامبالاة.
- ارتفاع درجة الضغط الجبائي على الممولين.
- نقص الوسائل المادية والبشرية ونقص التكوين المتخصص و الوسائل اللازمة لتمكين السلطات الجبائية من تجسيد المهام المخولة لها في هذا المجال.
- انعدام روح المسؤولية لدى الكثير من المسؤولين مما حفز على تفشي الفساد وسوء الإدارة.

إن هذه الأسباب ساعدت على ارتفاع نسبة التهرب خاصة بعد ظهور السوق السوداء والأسواق الموازية، خاصة في مجال المنقولات وكذلك المتاجرة في العملة الصعبة.

حيث أن هذا الفعل حرم الجماعات المحلية من إيرادات معتبرة، و التي تقدر بملايين الدينارات، مما أثر سلبا على حجم العائدات المحلية، وهو الذي أدى إلى عدم استطاعة الجماعات المحلية تغطية نفقاتها التي تزداد باستمرار، ما نتج عنه عدم تكافؤ الموارد مع الأعباء التي تقع على عاتق الجماعات المحلية.

2/1 ضعف الجباية المحلية و هيمنة الدولة عليها : حيث أن الجماعات المحلية تحصل الضريبة على القانون المبني على مبدأ لا ضريبة بدون قانون لكن في حدود النسب المحددة قانونا والتي تعد ضعيفة مقارنة مع الدولة والتي تتقاسم معها ناتج الضرائب والرسوم المادة 79 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07/07/1984) المتضمن قانون المالية، وهذه النسب لا تتناسب مع الاختصاصات الجبائية الهامة لصالحها ولصالح الإدارة المحلية، فأغلبها تطبق على النشاطات الموجودة على إقليمها مما يؤدي إلى ثقل الجهاز الجبائي المحلي بسبب هذه المركزية، وعدم اهتمام الإدارة المحلية بمواردها، ويجعلها تابعة دائما للإعانات من طرف الدولة، بالإضافة إلى قدم النظام الذي أصبح لا يناسب مع التطورات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية (خنفري، خيضر، 2011، صفحة 118).

3/1 كثرة الإعفاءات : لقد مست الإعفاءات الواردة في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المتمثلة في الرسم على رقم الأعمال الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات و تمس هذه الإعفاءات مايلي : (خنفري، خيضر، 2011، صفحة 127)

-التصدير وذلك لتشجيع العملة الصعبة .

-النشاطات الممارسة في مناطق نائية بقصد ترقية وتشجيع الاستثمار في هذه المناطق. (ولايات

(الجنوب)

-السياحة بقصد تطويرها نظرا لما لها من إيرادات بالعملية الصعبة، إلا أنه بالرغم من هذه الإعفاءات التي الهدف منها هو خدمة المصلحة العامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى نعمة على الاقتصاد ونقمة على إيرادات الجماعات المحلية لأنها تحرمها من عائدات كان بالإمكان أن تجنى لفائدتها.

خاتمة الفصل:

في ختام هذا الفصل، نستنتج أن التمويل الدولي والمحلي يلعبان دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة. فالتمويل الدولي يوفر الموارد اللازمة للمشاريع والجهات العاملة على الصعيد العالمي، بينما يمكّن التمويل المحلي الحكومات والمجتمعات المحلية من تنفيذ مشاريع التنمية وتقديم الخدمات العامة.

على مر السنين، شهد مفهوم التمويل الدولي والمحلي تطورات كبيرة، حيث أصبح النظام النقدي الدولي والأسواق المالية العالمية من أهم مصادر التمويل الدولي. في المقابل، اكتسب التمويل المحلي أهمية متزايدة في تعزيز اللامركزية والديمقراطية المحلية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد لتلبية الاحتياجات المحلية.

ومع ذلك، يجب المحافظة على مستويات من الدين الخارجي لضمان استدامة النمو والاستقرار الاقتصادي في الجزائر. كما يتطلب الأمر وجود استراتيجية واضحة لإدارة التمويل الدولي والمحلي على المدى الطويل، تدعم الاقتصاد المحلي وتعزز تنوع مصادر الدخل.

في النهاية، يبقى التمويل الدولي والمحلي عاملين حيويين في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ولكن يجب إدارتهما بحكمة وفق استراتيجيات مدروسة لضمان الاستفادة القصوى منهما.

الفصل الثالث :

دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي
و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد
الجزائري

مقدمة الفصل :

تؤدي عملية تحرير حركة رؤوس الأموال في الجزائر الى انفتاح تجاري واقتصادي بصفة عامة على العالم الخارجي، حيث توجد العديد من المؤشرات الاقتصادية التي توضح حالة البلد وفي هذه الدراسة سوف نتطرق الى مؤشرين أساسيين هما الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي اللذان يستعملان لقياس مستوى الأداء الاقتصادي، حيث ان هذين المؤشرين سوف يكونان متغيران تابعان.

وقد تم تخصيص هذا الفصل لدراسة ما يلي:

- المبحث الأول: متغيرات الدراسة .
- المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج الدراسة .

دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري :

بعد التعرض الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع محل الدراسة من تقديم كل من المتغيرات وعرض مختلف جوانبها، تأتي هذه الدراسة لتبرز مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

وخلال هذا المبحث سيتم عرض وتحليل المتغيرات السابقة وذلك بتقديم عينة ومعطيات الدراسة والإشارة الى مصادر جمع البيانات ومختلف الأدوات الإحصائية المعتمد عليها بالإضافة الى المنهج المتبع في تحليل مختلف البيانات بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى من اجل اختبار فرضيات البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة.

المبحث الاول : متغيرات الدراسة

تم اختيار متغيرات الدراسة النظرية السابقة الخاصة بمصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري. تنقسم متغيرات الدراسة الى قسمين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

المطلب الاول : المتغيرات التابعة و المستقلة :

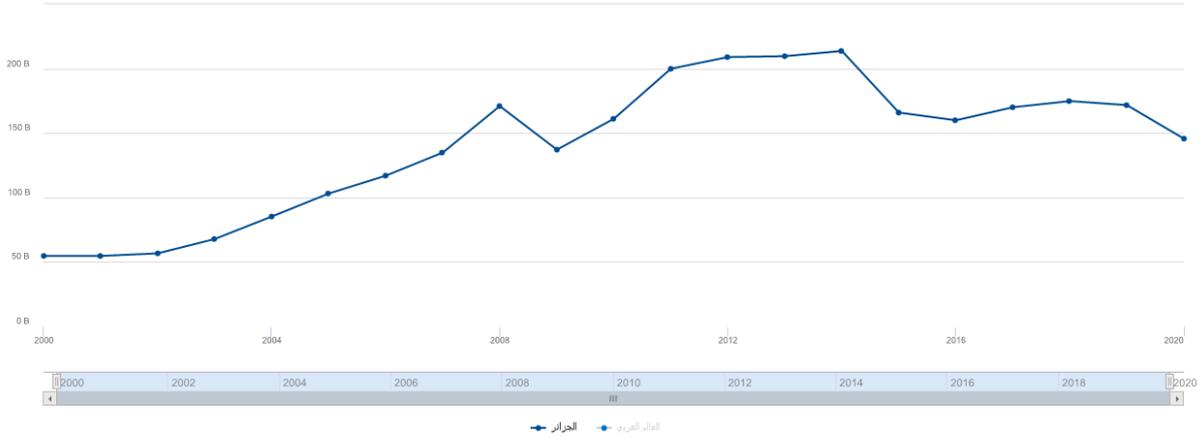
1.1/ المتغيرات التابعة :

تتمثل متغيرات الدراسة التابعة في :

- **مؤشر الناتج المحلي الاجمالي:** مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي) هو مقياس لقيمة السلع والخدمات التي تنتجها دولة خلال فترة زمنية معينة، مثل سنة واحدة. يُستخدم هذا المؤشر عادةً لقياس حجم ونمو الاقتصاد في البلدان.
- تتكون السلسلة "Gdp" من 20 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2019 بمتوسط قدره 3831.46 وقيمة عظمى بلغت 5610.73328198233 سنة 2012 وقيمة صغرى 1754.58236097572 سنة 2001.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

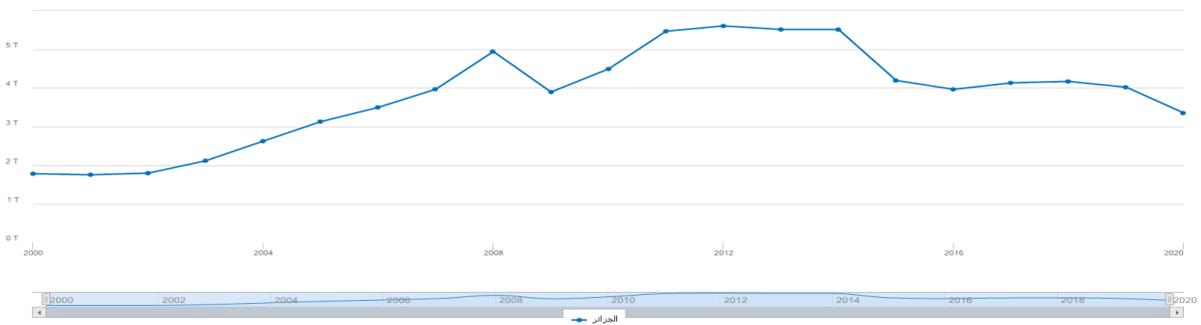
الشكل 2 : منحى بياني يمثل مؤشر الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من سنة 2000 الى 2019



Series : GDP (current US\$)
Source: World Development Indicators
Created on: 05/14/2024

- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس يقيس المتوسط الناتج لكل فرد في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، ويعكس بالتالي مدى الثراء أو الفقر في تلك الدولة.
- تتكون السلسلة "Gdppc" من 20 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2019 بمتوسط قدره 140976600913.87 وقيمة عظمى بلغت 213809979836.314 سنة 2014 وقيمة صغرى 54744697926.068 سنة 2001.

الشكل 3 : منحى بياني يمثل مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من سنة 2000 الى 2019



Series : (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الحالية للدولار الأمريكي)
Source: World Development Indicators
Created on: 05/14/2024

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

2.1 / المتغيرات المستقلة :

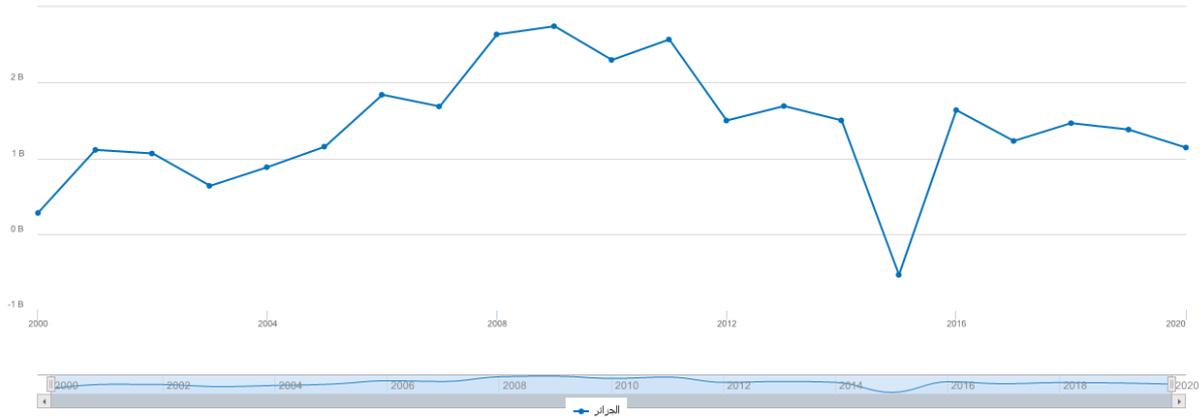
تتمثل متغيرات الدراسة المستقلة فيما يلي:

● **الاستثمار الأجنبي المباشر:** الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية استثمار مباشرة للموارد المالية أو الإنتاجية في دولة أخرى من قبل فرد أو شركة من دولة أخرى، بهدف الحصول على نسبة ملكية ملموسة أو التحكم في شركة أو مشروع في الدولة المستثمرة.

● تتكون السلسلة "Fdi" من 20 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2019 بمتوسط قدره 1439708699.23 وقيمة عظمى بلغت 2746930734.16534 سنة 2009 وقيمة صغرى - 537792921 سنة 2015.

الشكل 4 : منحنى بياني يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي في الجزائر من سنة 2000 الى

2019

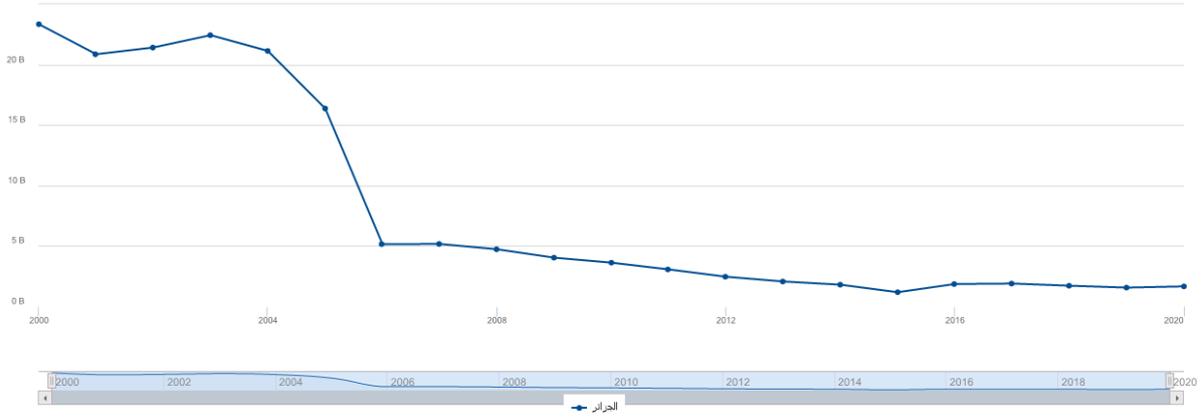


Series : (الاستثمار الأجنبي المباشر، صفاتي التغيرات الناحلة (ميزان المبيعات، بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)
Source: World Development Indicators
Created on: 05/14/2024

● **القروض الخارجية طويلة الأجل:** القروض الخارجية طويلة الأجل هي التمويل الذي يُقدم للحكومات أو المؤسسات في دولة ما من جهات خارجية مثل البنوك الدولية أو الحكومات الأخرى، وتكون مدتها طويلة تتراوح عادة بين 5 إلى 30 عامًا، وتُستخدم عادة لتمويل مشاريع تنموية كبيرة مثل البنية التحتية أو الصناعات الكبرى.

● تتكون السلسلة "Ed" من 20 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2019 بمتوسط قدره 8302568794 وقيمة عظمى بلغت 23353958638.9 سنة 2000 وقيمة صغرى 1187954740.2 سنة 2015.

الشكل 5 : منحني بياني يمثل القروض الخارجية طويلة الأجل في الجزائر من سنة 2000 الى 2019

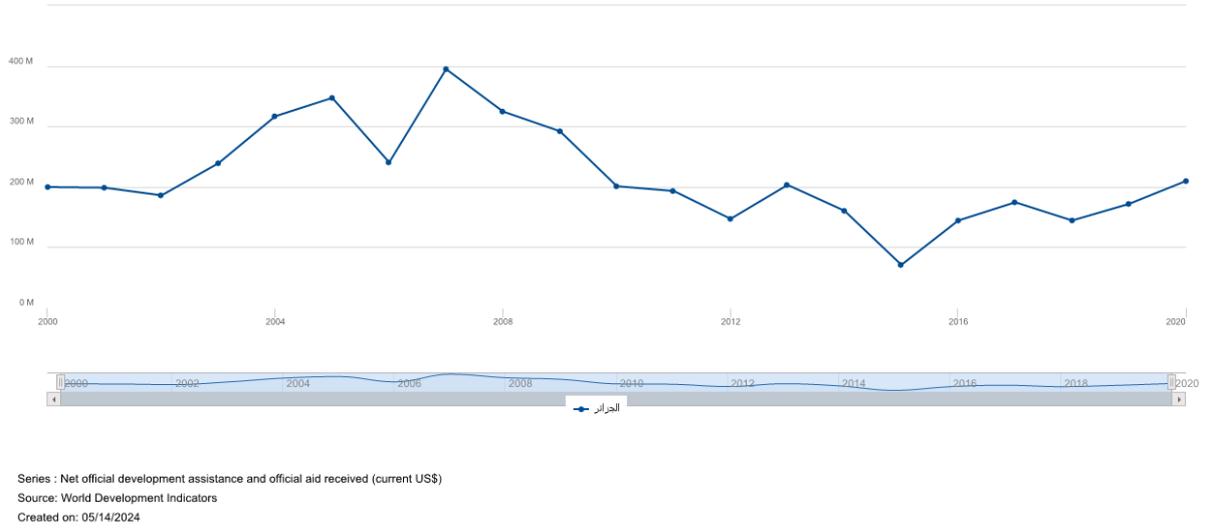


Series : External debt stocks, long-term (DOD, current US\$)
Source : World Development Indicators
Created on : 05/14/2024

- **المساعدات الأجنبية:** مساعدات الأجنبية هي تحويلات مالية أو موارد أخرى تُقدم من دولة أو منظمة دولية لدعم دولة أخرى في مجالات مثل التنمية الاقتصادية، التعليم، الصحة، والإغاثة الإنسانية. تُقدم هذه المساعدات عادة كهبات مجانية أو بشروط تتضمن سدادًا مستقبليًا بشروط ميسرة أو مدة سداد طويلة.
- تتكون السلسلة "Aid" من 20 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2019 بمتوسط قدره 217705500.4 وقيمة عظمى بلغت 395010009.765625 سنة 2007 وقيمة صغرى 71129997.253418 سنة 2015.

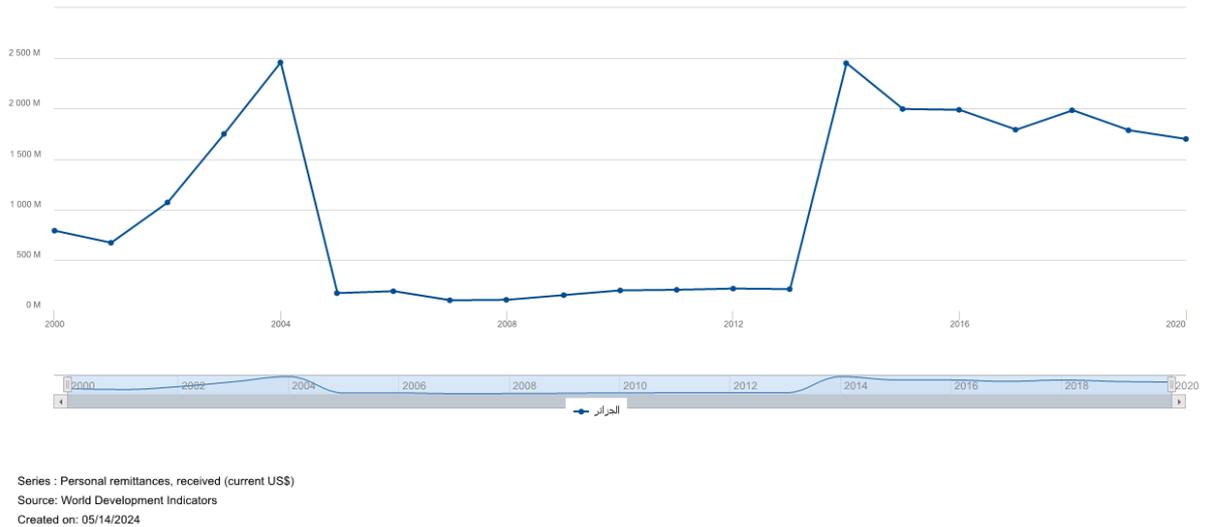
الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

الشكل 6 : منحى بياني يمثل المساعدات الأجنبية في الجزائر من سنة 2000 الى 2019



- تحويلات المهاجرين: تحويلات المهاجرين تشير إلى الأموال التي يُرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية، سواء لدعم عائلاتهم أو للاستثمار في مشاريع أو لأسباب أخرى.
- تتكون السلسلة "Rmt" من 20 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2020 بمتوسط قدره 1013872953 وقيمة عظمى بلغت 2460000000 سنة 2004 وقيمة صغرى 99004563.3476434 سنة 2007.

الشكل 7 : منحى بياني يمثل تحويلات المهاجرين في الجزائر من سنة 2000 الى 2019

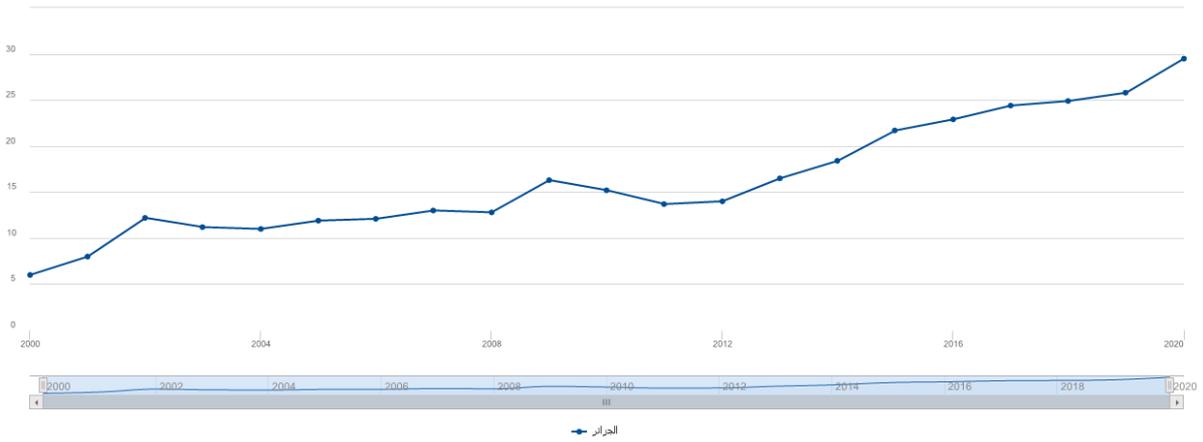


- قروض محلية : القروض المحلية هي القروض التي تُمنح من قبل المؤسسات المالية المحلية، مثل البنوك المحلية أو الجهات الائتمانية الإقليمية، للأفراد أو الشركات المقيمة في نفس البلد أو المنطقة.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

- تتكون السلسلة " Credit " من 20 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2019 بمتوسط قدره 15.59983 وقيمة عظمى بلغت 25.8075738764057 سنة 2019 وقيمة صغرى 5.96564015366768 سنة 2000.

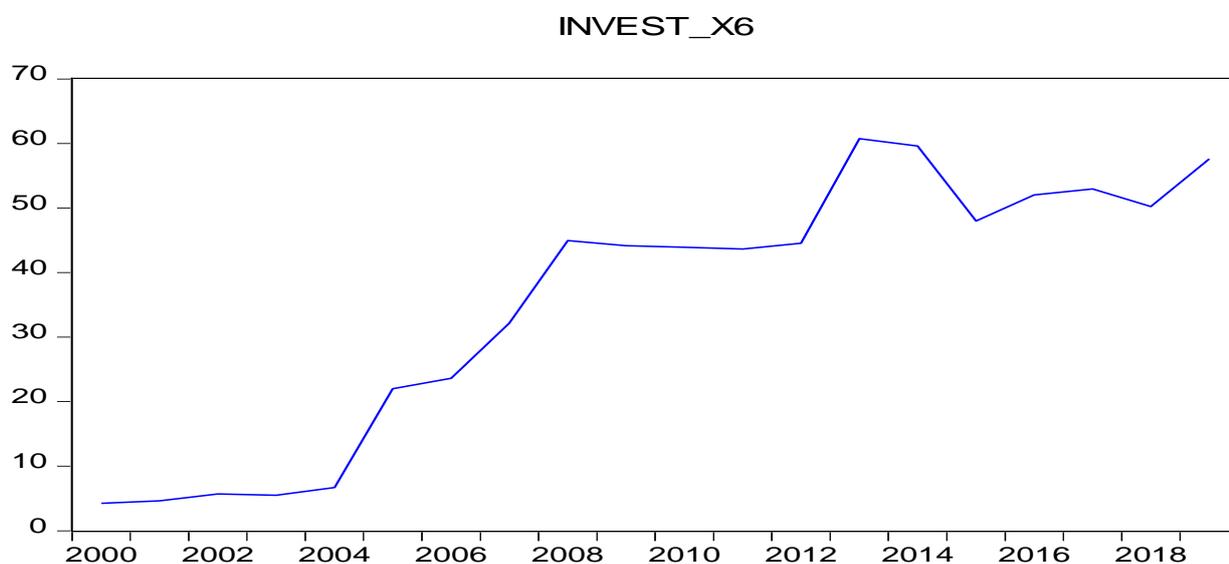
الشكل 8 : منحني بياني يمثل القروض المحلية في الجزائر من سنة 2000 الى 2019



Series : Domestic credit to private sector (% of GDP)
Source: World Development Indicators
Created on: 05/21/2024

- **استثمار محلي** : استثمار محلي هو نوع من أنواع الاستثمار حيث يتم توجيه الأموال والموارد الاقتصادية داخل البلد نفسه، سواء كان ذلك من خلال تأسيس مشاريع جديدة، أو تطوير المشاريع الحالية، أو دعم القطاعات الاقتصادية المحلية.
- تتكون السلسلة " Credit " من 20 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2019 بمتوسط قدره 35.33 وقيمة عظمى بلغت 60.74 سنة 2013 وقيمة صغرى 4.26 سنة 2001.

الشكل 9 : منحى بياني يمثل الاستثمار المحلي في الجزائر من سنة 2000 الى 2019



ويمكن ترتيب هذه المتغيرات في الجدول التالي:

الجدول رقم 4 : وصف متغيرات الدراسة بالرموز

رمز المتغير	وصف المتغيرات	متغيرات الدراسة
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	المتغير المستقل 1
ED	القروض الخارجية طويلة الأجل	المتغير المستقل 2
AID	المساعدات الأجنبية	المتغير المستقل 3
RMT	تحويلات المهاجرين	المتغير المستقل 4
CREDIT	ائتمان المحلي	المتغير المستقل 5
INVEST	استثمار محلي	المتغير المستقل 6
GDPPC	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	المتغير التابع 1
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	المتغير التابع 2

المصدر: من اعداد الطلبة

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني: عرض معطيات الدراسة

تمثلت معطيات الدراسة في المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة التي قد تم الحصول عليها من مصادر عالمية (databank world bank) وتم ترتيب هذه البيانات كما يلي:

الجدول رقم 5: معطيات الدراسة المستقلة المتمثلة في (الاستثمار الأجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الأجل - المساعدات الأجنبية - تحويلات المهاجرين - القروض المحلية - الاستثمار المحلي)

AID_X3	ED_X2	FDI_X1	Years
199960007	23353958639	280100000	2000
198860001	20869481310	1113105541	2001
186119995	21425432653	1064960000	2002
239240005	22445261998	637853027	2003
316970001	21142243902	884749028	2004
347380005	16382134413	1156000000	2005
240679993	5164937197	1841000000	2006
395010010	5177409898	1686736540	2007
324829987	4738663388	2638607034	2008
292170013	4043450021	2746930734	2009
201250000	3629509110	2300369124	2010
193350006	3072563628	2571237025	2011
147320007	2469179780	1500402453	2012
203419998	2072402858	1691886708	2013
160619995	1810322499	1502206171	2014
71129997	1187954740	-537792921	2015
144539993	1866333647	1638263954	2016
174649994	1904132013	1230243451	2017
144610001	1724875954	1466116068	2018
172000000	1571128228	1381200050	2019

INVEST_X6	CREDIT_X5	RMT_R_X4	Years
-----------	-----------	----------	-------

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

4.27	5.96563999	790000000	2000
4.62	8.01426451	670000000	2001
5.69	12.1997925	1070000000	2002
5.51	11.2223254	1750000000	2003
6.72	10.997779	2460000000	2004
21.99	11.9291505	170000000	2005
23.63	12.117098	189000000	2006
32.19	12.9901039	99004563	2007
44.96	12.7957995	103631887	2008
44.18	16.2658059	150336961	2009
43.94	15.208241	196589288	2010
43.64	13.7159224	202869816	2011
44.54	14.0253067	214841269	2012
60.74	16.4978911	209601443	2013
59.6	18.3519781	2452442617	2014
48.01	21.711733	1997393458	2015
52.01	22.8758054	1989023597	2016
52.95	24.4029577	1791887073	2017
50.22	24.9013958	1984998399	2018
57.61	25.8075739	1785838683	2019

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

[#https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series](https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series)

الجدول رقم 6: يمثل معطيات الدراسة التابعة المتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي - مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)

GDP_Y2	GDPP_Y1	Years
54790398570	1780	2000

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

54744697926	1755	2001
56760355865	1795	2002
67863850334	2117	2003
85332581189	2625	2004
103198212443	3131	2005
117027280155	3500	2006
134977082624	3872	2007
171000699877	4947	2008
137211003662	3898	2009
161207307027	4496	2010
200013098817	5473	2011
209059080929	5611	2012
209755003251	5520	2013
213809979836	5516	2014
165979224866	4197	2015
160034212126	3967	2016
170096988532	4135	2017
174910684782	4172	2018
171760275467	4022	2019

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

#<https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series>

المبحث الثاني : عرض و تحليل النتائج

المطلب الاول : عرض نتائج الدراسة

1.1 / بالنسبة لمتغير التابع Y1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الأجل - المساعدات الأجنبية - تحويلات المهاجرين)

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

بالاعتماد على برنامج Eviews 10 تم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم 7 : نتائج نموذج المربعات الصغرى من برنامج Eviews 10 لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الأجل - المساعدات الأجنبية - تحويلات المهاجرين)

Dependent Variable: GDPP_Y1				
Method: Least Squares				
Date: 05/22/24 Time: 20:39				
Sample: 2000 2019				
Included observations: 20				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI_X1	1.89E-07	2.86E-07	0.659934	0.5193
ED_X2	-1.21E-07	2.36E-08	-5.129133	0.0001
AID_X3	-2.93E-07	2.51E-06	-0.116803	0.9086
RMT_R_X4	-8.33E-08	2.14E-07	-0.388503	0.7031
C	4708.839	717.4623	6.563187	0.0000
R-squared	0.786421	Mean dependent var	3826.450	
Adjusted R-squared	0.729466	S.D. dependent var	1283.520	
S.E. of regression	667.5957	Akaike info criterion	16.05756	
Sum squared resid	6685261.	Schwarz criterion	16.30649	
Log likelihood	-155.5756	Hannan-Quinn criter.	16.10615	
F-statistic	13.80787	Durbin-Watson stat	1.069639	
Prob(F-statistic)	0.000065			

لزيادة اثبات النتائج المتوصل اليها من برنامج Eviews 10 تظهر نتائج المربعات الصغرى الجدول التالي:
الجدول (8): نتائج تقدير النموذج (MCO) بالنسبة لمتغير التابع Y1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الأجل - المساعدات الأجنبية - تحويلات المهاجرين)

Gdppc_y1	المتغير التابع رقم 1
C	4708.839
Fdi_x1	1.89E-07
Ed_x2	-1.21E-07
Aid_x3	-2.93E-07
Rmt_x4	-8.33E-08
R ²	0.786421
R ² Adjusted	0.729466

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

Prob(F-statistic)	0.000065
-------------------	----------

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

(*)، (**)، (***) تشير الى مستويات المعنوية 1 % 5 % 10 %

2.1 / بالنسبة لمتغير التابع Y2 الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الأجل - المساعدات الأجنبية - تحويلات المهاجرين)

بالاعتماد على برنامج Eviews 10 تم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم 9 : نتائج نموذج المربعات الصغرى من برنامج Eviews 10 لناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الأجل - المساعدات الأجنبية - تحويلات المهاجرين)

Dependent Variable: GDP_Y2
Method: Least Squares
Date: 05/22/24 Time: 20:41
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI_X1	6.154516	10.37100	0.593435	0.5617
ED_X2	-5.356062	0.855806	-6.258503	0.0000
AID_X3	-49.64379	90.97054	-0.545713	0.5933
RMT_R_X4	2.807784	7.769257	0.361397	0.7228
C	1.85E+11	2.60E+10	7.100677	0.0000
R-squared	0.842928	Mean dependent var	1.41E+11	
Adjusted R-squared	0.801042	S.D. dependent var	5.42E+10	
S.E. of regression	2.42E+10	Akaike info criterion	50.86807	
Sum squared resid	8.77E+21	Schwarz criterion	51.11700	
Log likelihood	-503.6807	Hannan-Quinn criter.	50.91666	
F-statistic	20.12439	Durbin-Watson stat	1.214364	
Prob(F-statistic)	0.000007			

لزيادة اثبات النتائج المتوصل اليها من برنامج Eviews 10 تظهر نتائج المربعات الصغرى الجدول التالي:

الجدول (10): نتائج تقدير النموذج (MCO) بالنسبة لمتغير التابع Y2 الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الأجل - المساعدات الأجنبية - تحويلات المهاجرين)

Gdp_y2	المتغير التابع رقم 2
C	1.84E+11
Fdi_x1	6.154516

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

Ed_x2	-5.356062
Aid_x3	-49.64379
Rmt_x4	2.807784
R ²	0.842928
R ² Adjusted	0.801042
Prob(F-statistic)	0.000007

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

(*)، (**)، (***) تشير الى مستويات المعنوية 1 % 5 % 10 %

3.1/ بالنسبة لمتغير التابع Y1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (القروض المحلية - الاستثمار المحلي)

بالاعتماد على برنامج Eviews 10 تم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم 11 : نتائج نموذج المربعات الصغرى من برنامج Eviews 10 لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (القروض المحلية - الاستثمار المحلي)

Dependent Variable: GDPP_Y1
Method: Least Squares
Date: 05/22/24 Time: 20:44
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CREDIT_X5	-129.6459	28.11907	-4.610602	0.0002
ISTN_X6	84.04306	7.842269	10.71668	0.0000
C	2877.897	293.1101	9.818485	0.0000
R-squared	0.901111	Mean dependent var		3826.450
Adjusted R-squared	0.889477	S.D. dependent var		1283.520
S.E. of regression	426.7070	Akaike info criterion		15.08755
Sum squared resid	3095341.	Schwarz criterion		15.23691
Log likelihood	-147.8755	Hannan-Quinn criter.		15.11671
F-statistic	77.45462	Durbin-Watson stat		1.420793
Prob(F-statistic)	0.000000			

لزيادة اثبات النتائج المتوصل اليها من برنامج Eviews 10 تظهر نتائج المربعات الصغرى الجدول التالي:

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

الجدول (12): نتائج تقدير النموذج (MCO) بالنسبة لمتغير التابع Y1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (القروض المحلية - الاستثمار المحلي)

المتغير التابع رقم 1	Gdp_y1
2877.897	C
-129.64859	CREDIT_x5
84.04306	INVEST_x6
0.901111	R ²
0.889477	R ² Adjusted
0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (*), (**), (***) تشير الى مستويات المعنوية 1% 5% 10%

4.1/ بالنسبة لمتغير التابع Y2 الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المستقلة (القروض المحلية - الاستثمار المحلي)

بالاعتماد على برنامج Eviews 10 تم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم 13 : نتائج نموذج المربعات الصغرى من برنامج Eviews 10 لناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المستقلة (القروض المحلية - الاستثمار المحلي)

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

Dependent Variable: GDP_Y2
Method: Least Squares
Date: 05/22/24 Time: 20:45
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CREDIT_X5	-2.86E+09	1.07E+09	-2.671159	0.0161
ISTN_X6	3.13E+09	2.98E+08	10.49326	0.0000
C	7.49E+10	1.11E+10	6.716438	0.0000
R-squared	0.919803	Mean dependent var		1.41E+11
Adjusted R-squared	0.910368	S.D. dependent var		5.42E+10
S.E. of regression	1.62E+10	Akaike info criterion		49.99585
Sum squared resid	4.48E+21	Schwarz criterion		50.14521
Log likelihood	-496.9585	Hannan-Quinn criter.		50.02501
F-statistic	97.48904	Durbin-Watson stat		1.489403
Prob(F-statistic)	0.000000			

لزيادة اثبات النتائج المتوصل اليها من برنامج Eviews 10 تظهر نتائج المربعات الصغرى الجدول التالي:

الجدول (14): نتائج تقدير النموذج (MCO) بالنسبة لمتغير التابع Y2 الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المستقلة (القروض المحلية - الاستثمار المحلي)

Gdp_y2	المتغير التابع رقم 2
C	7.49E+09
CREDIT_x5	-2.86E+09
INVEST_x6	3.13E+09
R ²	0.919803
R ² Adjusted	0.910368
Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

(*)، (**)، (***) تشير الى مستويات المعنوية 1% 5% 10%

المطلب الثاني : تحليل النتائج

1/ بالنسبة لمتغيرات التمويل الدولي :

1.1/ بالنسبة للمتغير التابع $gdppc_y1$ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع المتغيرات الاقتصادية المستقلة

• التحليل الاحصائي:

تشير نتائج المربعات الصغرى (MCO) الى ان النموذج معنوي بمان احتمال فيشر Fischer يقترب من الصفر، وهذا ما يدل على ان النماذج القياسية عالية الجودة فقد بلغت نسبة التفسير في R^2 Adjusted 72% وهذا ما أكدته معامل التحديد النموذج R^2 الذي هو 0.75 مما يعني انه تم تفسير 75% من المتغير التابع مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

• **التحليل الاقتصادي:** عند اختبار العلاقة بين نصيب الفرد من ناتج الإجمالي وكل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الخارجية وتحويلات المهاجرين والمنح والمساعدات الأجنبية توصلنا الى ما يلي:

• من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5% او 10% تربط بين المتغير المستقل مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نصيب الفرد والتي بلغت قيمة الاحتمال 0.5193

• وجود دلالة معنوية عند مستوى 1% و التي بلغت قيمة الاحتمال 0.0001 هذا ما يكاد وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع نصيب الفرد والمتغير المستقل القروض الخارجية حيث كلما يزيد القروض الخارجية بسبة 1% ينقص نصيب الفرد ب - $1.21E-07$ و هذا ما يبين لنا انه رغم تمويل الدولي من خلال القروض الخارجية لم يكن له دور في رفع مؤشر نصيب الفرد مما يؤكد عدم استغلاله و توظيفه في استثمارات تعود بالفائدة على نصيب الفرد.

• من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5% او 10% تربط بين المتغير المستقل مؤشر المساعدات والمنح الأجنبية ومؤشر نصيب الفرد ، و التي بلغت نسبة الاحتمال 0.9086

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5% او 10% تربط بين المتغير المستقل مؤشر تحويلات المهاجرين ومؤشر نصيب الفرد , و التي بلغت نسبة الاحتمال 0.7031.
- اذن المتغير المستقل القروض الخارجية يؤثر على المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اما المتغيرات المستقلة (fdi-aid-rmt) لا يؤثر على المتغير التابع وعلى هذا الأساس يمكن صياغة المعادلة كالاتي:

$$\text{GDPP_Y1} = 1.88936494789\text{e-}07 \cdot \text{FDI_X1} - 1.21175122432\text{e-}07 \cdot \text{ED_X2} - 2.93324368934\text{e-}07 \cdot \text{AID_X3} - 8.33236400548\text{e-}08 \cdot \text{RMT_R_X4} + 4708.83918841$$

2.1 / بالنسبة للمتغير التابع gdp_y2 الناتج المحلي الاجمالي مع المتغيرات المستقلة

• التحليل الاحصائي:

تشير نتائج المربعات الصغرى (MCO) الى ان النموذج معنوي بمان احتمال فيشر Fischer يقترب من الصفر، وهذا ما يدل على ان النماذج القياسية عالية الجودة فقد بلغت نسبة التفسير في R^2 Adjusted 80% وهذا ما أكده معامل التحديد النموذج R^2 الذي هو 0.80 مما يعني انه تم تفسير 84% من المتغير التابع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

• **التحليل الاقتصادي:** عند اختبار العلاقة بين نصيب الفرد من ناتج الإجمالي وكل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الخارجية وتحويلات المهاجرين والمنح والمساعدات الأجنبية توصلنا الى ما يلي:

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5% او 10% تربط بين المتغير المستقل مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي و التي بلغت قيمة الاحتمال 0.5617
- وجود دلالة معنوية عند مستوى 1% و التي بلغت قيمة الاحتمال 0 حيث يؤكد وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل القروض الخارجية بحيث كلما تزيد القروض الخارجية بنسبة 1% ينقص الناتج الاجمالي -5.356062 و هذا يبين لنا انه رغم التمويل الدولي من خلال القروض الخارجية لم يكن له

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

دور في رفع مؤشر الناتج الاجمالي مما يؤكد عدم استغلالها و توظيفها في استثمارات تعود بالفائدة على الناتج الاجمالي.

• من خلال الجدول أعلاه تبين النتائج انه لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5% او 10% تربط بين المتغير المستقل مؤشر المساعدات والمنح الأجنبية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي و التي بلغت قيمة الاحتمال 0.5933

• من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5% او 10% تربط بين المتغير المستقل مؤشر تحويلات المهاجرين ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي و التي بلغت قيمة الاحتمال 0.7228

اذن المتغير المستقل القروض الخارجية يؤثر على المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي اما المتغيرات المستقلة (fdi-aid-rmt) لا يؤثر على المتغير التابع وعلى هذا الأساس يمكن صياغة المعادلة كالاتي:

$$GDP_Y2 = 6.15451591887*FDI_X1 - 5.35606230643*ED_X2 - 49.6437942686*AID_X3 + 2.80778353096*RMT_R_X4 + 184545957862$$

2/ بالنسبة لمتغيرات التمويل المحلي :

1.2 / بالنسبة للمتغير التابع gdppc_y1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مع المتغيرات

المستقلة

• التحليل الاحصائي:

تشير نتائج المربعات الصغرى (MCO) الى ان النموذج معنوي بمان احتمال فيشر Fischer يقترب من الصفر، وهذا ما يدل على ان النماذج القياسية عالية الجودة فقد بلغت نسبة التفسير في R^2 Adjusted 88% وهذا ما أكدته معامل التحديد النموذج R^2 الذي هو 0.88 مما يعني انه تم تفسير 90% من المتغير التابع مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

• التحليل الاقتصادي: عند اختبار العلاقة بين نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي وكل من

مؤشر القروض المحلية و الاستثمار المحلي :

• وجود دلالة معنوية عند مستوى 1% حيث توجد علاقة طردية بين المتغير التابع نصيب الفرد والمتغير المستقل القروض المحلية التي بلغت قيمة الاحتمال 0.0002 حيث كلما تزيد القروض المحلية بنسبة 1% يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

ب129.6459 وهذا يبين ان القروض المحلية تم استغلالها و توظيفها في استثمارات تعود بالفائدة على نصيب الفرد من ناتج المحلي الاجمالي .

• وجود دلالة معنوية عند مستوى 1% حيث توجد علاقة طردية بين المتغير التابع نصيب الفرد والمتغير المستقل الاستثمار المحلي التي بلغت قيمة الاحتمال 0 حيث كلما تزيد القروض المحلية بنسبة 1 % يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ب84.04306 وهذا يبين ان الاستثمارات المحلية تم استغلالها و توظيفها في مشاريع تعود بالفائدة على نصيب الفرد من ناتج المحلي الاجمالي .

اذن على المتغيرين المستقلين (credit / invest) يؤثران على المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى المعنوية 1 % وعلى هذا الأساس يمكن صياغة المعادلة كالاتي:

$$GDPP_Y1 = -129.645852655 * CREDIT_X5 + 84.0430607226 * ISTN_X6 + 2877.8967906$$

2.2 / بالنسبة للمتغير التابع gdp_y2 الناتج المحلي الاجمالي مع المتغيرات المستقلة

• التحليل الاحصائي:

تشير نتائج المربعات الصغرى (MCO) الى ان النموذج معنوي بمان احتمال فيشر Fischer يقترب من الصفر، وهذا ما يدل على ان النماذج القياسية عالية الجودة فقد بلغت نسبة التفسير في R^2 Adjusted 91% وهذا ما أكدته معامل التحديد النموذج R^2 الذي هو 0.91 مما يعني انه تم تفسير 91% من المتغير التابع مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

• التحليل الاقتصادي: عند اختبار العلاقة بين نصيب الفرد من ناتج الإجمالي وكل من مؤشر

القروض المحلية و الاستثمار المحلي توصلنا الى ما يلي:

• وجود دلالة معنوية عند مستوى 1 % حيث توجد علاقة طردية بين المتغير التابع نصيب الفرد والمتغير المستقل القروض المحلية التي بلغت قيمة الاحتمال 0.0161 حيث كلما تزيد القروض المحلية بنسبة 1 % يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ب2.86E+09 وهذا يبين ان القروض المحلية تم استغلالها و توظيفها في استثمارات تعود بالفائدة على الناتج المحلي الاجمالي.

• وجود دلالة معنوية عند مستوى 1 % حيث توجد علاقة طردية بين المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي والمتغير المستقل الاستثمار المحلي التي بلغت قيمة الاحتمال

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول مصادر التمويل الدولي و المحلي ودورها الداعم لاداء الاقتصاد الجزائري

0 حيث كلما تزيد القروض المحلية بنسبة 1 % يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ب3.13E+09 وهذا يبين ان الاستثمارات المحلية تم استغلالها و توظيفها في مشاريع تعود بالفائدة على الناتج المحلي الاجمالي.

اذن على المتغيرين المستقلين (/ invest credit) يؤثران على المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى المعنوية 1% وعلى هذا الأساس يمكن صياغة المعادلة كالاتي :

$$GDP_Y2 = -2857201659.44 * CREDIT_X5 + 3130346287.65 * ISTN_X6 + 74887584362.1$$

خاتمة الفصل :

في ختام هذا الفصل ، نستنتج ان مصادر التمويل المحلي و التمويل الدولي يلعبان دورا مهما في دعم الاقتصاد الجزائري .فمصادر التمويل المحلي تؤثر بشكل ايجابي على الاقتصاد الجزائري و تمكنه من تنفيذ مشاريع التنمية و تقديم خدمات عامة ، بينما لا تؤثر مصادر التمويل الدولي على الاقتصاد الجزائري ما عدا القروض الاجنبية.

و يمكن استعراض اهم النتائج المتوصل اليها في هذا الفصل :

- القروض الخارجية لم يكن لها دور في رفع مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و الناتج الاجمالي المحلي مما يؤكد عدم استغلاله و توظيفه في استثمارات تعود بالفائدة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي وفشل المخططات التنموية .
- الاستثمارات المحلية و القروض المحلية تم استغلالها و توظيفها في مشاريع تعود بالفائدة على الناتج المحلي الاجمالي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

الخاتمة العامة

تكمّن أهمية هذا البحث في تحديد واستعراض مفهوم مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لأداء للاقتصاد الجزائري ، حيث لم يعد مفهوم التمويل الدولي مقتصرًا على القروض الأجنبية فقط وإنما تعددت المصادر وفق حاجيات الاقتصاد ، ولم يشمل هذا التغيير التمويل الدولي فقط بل امتد إلى الجزائر بحيث تغيير مفهومه وتعددت مصادره وأصبح لاستثمار المحلي والقروض دورًا فعالًا في الاقتصاد الجزائري . عليه، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو تأثير التمويل الدولي والمحلي في تدعيم الاقتصاد الجزائري ؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية، قسمت هذه الدراسة إلى جزء نظري تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول التمويل الدولي والمحلي وأهميته، وكذلك مصادر التمويل الدولي والمحلي و دورها الداعم لاقتصاد الجزائر . وجزء تطبيقي لهدة الدراسة، حاولنا فيه ان نحدد مدي فعالية وتأثير مصادر التمويل الدولي والمحلي في الاقتصاد الجزائري، و من اجل اثبات صحة الفرضيات توصلنا الى النتائج الاتية :

اولا : بالنسبة لمؤشرات التمويل الدولي

• بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي :

- يوجد علاقة ارتباط عكسية بين مؤشر القروض الخارجية و مؤشر نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي بحيث كلما زادت القروض الاجنبية نقص مؤشر نصيب الفرد الناتج الاجمالي ، و بالتالي لم يكن لمؤشر القروض الخارجية اثر لزيادة نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي .

. لا توجد علاقة ارتباط بين استثمار الاجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

-لا توجد علاقة ارتباط بين تحويلات المهاجرين المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

-لا توجد علاقة ارتباط بين المساعدات والمنح الاجنبية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

• بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي :

- يوجد علاقة ارتباط عكسية بين مؤشر القروض الخارجية و مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بحيث كلما زادت القروض الاجنبية نقص مؤشر نصيب الفرد الناتج الاجمالي ، و بالتالي لم يكن لمؤشر القروض الخارجية اثر لزيادة الناتج المحلي الاجمالي .

- لا توجد علاقة ارتباط بين استثمار الاجنبي المباشر و الناتج المحلي الاجمالي .
- لا توجد علاقة ارتباط بين تحويلات المهاجرين المباشر و الناتج المحلي الاجمالي .
- لا توجد علاقة ارتباط بين المساعدات والمنح الاجنبية و الناتج المحلي الاجمالي .

ثانيا : بالنسبة لمؤشرات التمويل المحلي :

- بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي :

- يوجد علاقة طردية بين القروض المحلية ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- يوجد علاقة طردية بين الاستثمارات المحلية ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي.

- بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي :

- يوجد علاقة طردية بين القروض المحلية ومؤشر الناتج المحلي الاجمالي .
- يوجد علاقة طردية بين الاستثمارات المحلية ومؤشر الناتج المحلي الاجمالي .

التوصيات:

- التركيز على القروض او الاستثمارات لما لها من اثر ايجابي على الاقتصاد .
- وجب الاهتمام الكبير وتركيز الجهود نحو التمويل الدولي والمحلي لما لهما من تأثير ايجابي على الناتج المحلي .
- العمل على تطوير وتفعيل دور السوق المالي كسبيل لجذب الاستثمارات الاجنبية الغير مباشرة خاصة في الجزائر .
- العمل على استحداث اليات وسياسات للتحكم في التمويل الدولي ؛واستحداث تغييرات تنظيمية وسياسية في البلاد .
- ضرورة المشاركة الشعبية الفعالة في التنمية المحلية من خلال التأثير على الادارة في اتخاذ القرارات المناسبة .

- تدعيم الاستثمار المحلي وانشاء هيئات وصناديق خاصة تعمل على تمويل الجماعات المحلية .
- وضع خطة شاملة واستراتيجية مثلى لتطوير دور الجماعات المحلية بالاعتماد على الرقمنة الادارة الالكترونية .

قائمة المصادر و المراجع

المراجع العربية :

1. ابراهيم السيد جمال محمد احمد. (2016). موسوعة التمويل : التمويل الدولي (مؤسساته - الياته - عناصره). الاسكندرية ، مصر: دار التعليم الجامعي.
2. أحمد بوعشيبية. (1992). المالية المحلية في الجزائر ومساهماتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد العلوم الاقتصادية ، الجزائر .
3. بابا ، عبدالقادر ، مكي ، عمارية. (2016). دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية ، دراسة حالة بلدية مستغانم. المجلة الجزائرية الاقتصادية و المالية (32) ، 258-277.
4. بروهاشم ، قدور نوردين ، و ذبيح عقلية . (2016/2017). تطور بورصة الجزائر خلال 2005-2015-معوقات و الافاق . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية . الجزائر : جامعة محمد بوضياف .
5. بلواضح ، الجلاني. (2016). فعالية نضام الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات الاقليمية ، دراسة حالة ولاية المسيلة . مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، 250-566.
6. بن الحاج جلول ، عبد الهادي ، مختار. (2021). البات اصلاح الموارد المالية المحلية كمدخل لتفعيل التنمية المحلية ، دراسة حالة الجزائر. مجلة ابن خادون للابحاث و التنمية، 39-63.
7. بن عثمان شويح. (2011). دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية ، دراسة حالة البلدية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، جامعة تلمسان.
8. بن عمر. (2020).
9. جمال الدين صحراوي. (2019). الابعاد المؤسساتية وسوق العمل في الجزائر. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة معسكر.
10. جمال الدين صحراوي. (01 01, 2023). مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لأداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي 2021/1990. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 13 ، 292/270.
11. حسين عثمانى ، و سعاد شعبانية. (6-7 ماي 2012). النضام المالي المحاسبي كإخذ متطلبات حوكمة الشركات و اثره على بورصة الجزائر . ملتقى دولي حول حوكمة الشركات كإلية للحد من الفساد المالي و الإداري (صفحة 17). جامعة محمد خيضر بسكرة .
12. حسين عطا غنيم. (2001). دراسات في التمويل. القاهرة ، مصر: المكتبة الاكاديمية.
13. حنان شناق . (2008-2009). تأثير الاستثمارات الاجنبية في قطاع الادوية على الاقتصاد الجزائري. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نفود و مالية، 24. الجزائر : جامعة الجزائر .
14. خنفري ،خيضر. (2011). تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وفاق. اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03، الجزائر .
15. خيضر خنفري. (2010/2011). تمويل التنمية المحلية في الجزائر (واقع وفاق)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة.
16. د.عبدالكريم جابر ، شنجار ؛. (2008). التمويل الدولي: مدخل حديث، مؤسسة نبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف الاشرف.

قائمة المصادر والمراجع

17. ريجان الشريف ، و هيام لمياء . (2014). دور المناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية اقتصاد الوطني الجزائري - دراسة تحليلية تقييمية - . (14، المحرر) مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك .
18. زعزوع و زينب عباس. (افريل , 2012). دور المنح و المساعدات الاجنبية في التطوير التنظيمي. مجلة النهضة .
19. سبتي، وسيلة ،حجاب، عيسى، ردا، مسعودة. (2019). الموارد المالية للجماعات المحلية مصادرها وسبل تعبئتها. مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، 200-219.
20. سرمد كوكب الجميل. (2001). التمويل الدولي مدخل في الهياكل و العمليات و الادوات . بيروت ، لبنان: الدار النموذجية للطباعة و النشر.
21. سفيان قومية. (2017). رؤوس الاموال الاجنبية و دورها في النمو الاقتصادي . الجزائر: النشر الجامعي الجديد .
22. شبيب الشمري د. مايح، و كريم حمزة د.حسن. (2015). التمويل الدولي : اسس نظرية واساليب تحليلية. دار الضياء للطباعة والنشر.
23. صالحى مخناش . (2013). اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي. ابحاث المؤتمر الدولي تقييم اثار الاستثمارات العامة و انعكاسات على التشغيل و الاستثمار و نمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014 (صفحة 24). الجزائر: جامعة سطيف 1.
24. عادل محمد حمدي. (1987). الاتجاهات المعاصرة في نظام الادارة المحلية ، دراسة مقارنة. القاهرة: دار الفكر العربي.
25. عبد المطلب عبد الحميد. (2001). التمويل المحلي والتنمية المحلية. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
26. عبد المطلب عبد المجيد. (2001). التمويل المحلي و التنمية المحلية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
27. عبدالله بلخيرى. (29 05 2022). التمويل المحلي للجماعات المحلية واثره على التنمية المحلية في الجزائر. المجلة الجزائرية لامن الانساني، 07(02)، 237-256.
28. علا الخواجه. (2007). الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين. ورقة مقدمة لندوة التخرين العرب من شمال افريقيا في المهجر الاوروبي. القاهرة مصر : جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الافريقية بجامعة القاهرة .
29. علي ناصر و اخرون مامون. (2016). التمويل الدولي. المملكة الاردنية الهاشمية: دار حامد للنشر و التوزيع.
30. عمر سلمان. (2005). ادارة التجارة الدولية. مصر: الاسراء للطباعة.
31. عولمي بسمه. (2006). تشخيص نظام الادارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا 04، 257-280.
32. فرقة بحث :سبل تامين وتنوع مصادر تمويل الجماعات الإقليمية وترشيد استغلالها لدعم دورها في التنمية المحلية والتنمية (2021). محدودية التمويل المحلي وإشكالية ترشيد نفقات البلديات في الجزائر: حتمية تامين الموارد المالية وتدعيم قدرات. بومرداس.
33. فليح حسن خلف. (2004). التمويل الدولي. عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية: الوراق للنشر و التوزيع.
34. فيصل محمود شواورة. (2008). استثمار في بورصة الاوراق المالية . لبنان: دار وائل لنشر و التوزيع .
35. مبارك بن سليمان بن محمد ال سليمان. (2005). احكام التعامل في الاسواق المالية المعاصرة (الإصدار 1). المملكة العربية السعودية : دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع.

قائمة المصادر و المراجع

36. محمد زيدان ، و بومدين نورين . (21-22 نوفمبر 2006). دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر ، المعوقات و الاوقاف. الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.
37. محمود حامد. (بلا تاريخ). العلاقات النقدية الدولية . القاهرة : دار حميثرا للنشر و الترجمة .
38. مدحت القرشي. (2007). التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات . عمان : دار وائل للنشر .
39. مكاي مكي ، و يقور احمد . (2020). أهمية تنوع التمويل المحلي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. مجلة ابن خلدون للابحاث و التنمية، 2.
40. نمديل وحيد. (2018-2019). اثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية حالة الجزائر و تونس و مصر . اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم . العلوم الاقتصادية , تخصص : علوم اقتصادية ، الجزائر .

المراجع الاجنبية :

1. conolly, m. (2007). *international business finance* . now york U.S.A : routledge.
2. H.Dembinski, P. (1988). *Lendettement International* . Paris : OCDE.
3. (n.d.). *nation unies rapportd*.
4. OCDE. (2016). *les transferees de fonds internationaux des emigres et leur role dans le developpement. persepectives des mifrations internationale* .
5. rachid, c. (2007). *les transferees de fonds des residents marocains en europe . impact et determinants. reunion ad hoc dexperts migration internationale et developpement en afrique du nord . nation unies .commission economique pour lafrique du nord , (p. 10). rabat . maroc .*
6. suranovic, S. (2012). *policy and theory of international finance*. usa: unnamed publisher.
7. yuriy, k. (2015). *international finance training manual*. ukraine: cul.

المواقع الالكترونية :

1. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18 افريل, 2024 ، من بورصة الجزائر: [doc=1#&https://www.sgbv.dz/ar/?page=document](https://www.sgbv.dz/ar/?page=document&doc=1#)
2. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18 افريل , 2024 ، من لجنة تنظيم عمليات و البورصة و مراقبتها ، : [/https://www.cosob.org/ar](https://www.cosob.org/ar)
3. (بلا تاريخ). http://shamilaeconomy.blogspot.com/2017/03/blog-post_79.html

قائمة المصادر و المراجع

4. *الشاملة الاقتصادية*. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://shamilaeconomy.blogspot.com/2017/03/blog-post_79.htm
5. د. خالد ديب. (بلا تاريخ). *مذكرة التمويل الدولي*. تم الاسترداد من www.kau.edu.sa/Files/
6. د. خالد ديب. (s.d.). *مذكرة التمويل الدولي منشورة عبر الموقع* www.kau.edu.sa/Files/. Récupéré sur www.kau.edu.sa/Files/
7. مفتاح, صالح. (بلا تاريخ). *المالية الدولية*. (الجزائر) تم الاسترداد من : 135-163. www.alikil.com/vb/shouthread